

Distr.:GENERAL

2 October 1997

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون

البند ١٤٣ من جدول الأعمال  
تقرير الأمين العام عن أنشطة  
مكتب المراقبة الداخلية

## مذكرة من الأمين العام

١ - امتثالا للفقرة (٥) (هـ) '٢٠' من قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بء المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، يحيل الأمين العام وفق هذا إلى الجمعية العامة، بالصيغة المقدمة إليه، التقرير السنوي الثالث لمكتب المراقبة الداخلية عن أنشطة الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (انظر المرفق).

٢ - وما برحت التقارير المقدمة من مكتب المراقبة الداخلية تشكل مصدرا مرجعيا وإرشاديا قيما للغاية في وضع التصور العام لجهود الإصلاح والتدابير المحددة المتصلة بها. ويوافق الأمين العام على الملاحظات التي أبدتها وكيل الأمين العام لمكتب المراقبة الداخلية والواردة في تصدير التقرير وفحواها أن المكتب عنصر جديد مهم في الثقافة الإدارية للمنظمة وأن إنشاء المكتب بقرار اتخذ بتوافق الآراء، هو في حد ذاته خطوة إصلاحية من جانب الجمعية العامة مجددة وفعالة إلى أقصى حد.

٣ - وسوف تسهم الجهود الجارية التي يبذلها مكتب المراقبة الداخلية في مجال التعاون، وفي تنسيق برامج مع هيئات المراقبة الأخرى، بما في ذلك مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين ووحدة التفتيش المشتركة، في توفير خدمات المراقبة الشاملة للمنظمة. وسيواصل الأمين العام تقديم الدعم ليتسنى لمدرء البرامج تنفيذ التوصيات المقدمة من مكتب المراقبة الداخلية تنفيذا كاملا وفي حينه. وسيواصل المكتب القيام بدوره كعنصر رئيسي في عملية الإصلاح الجارية.



## تقرير مكتب المراقبة الداخلية

عن الفترة  
من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى  
٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧



## المحتويات

(تابع)

### الفقرات الصفحة

٩	تصدير بقلم وكيل الأمين العام لخدمات المراقبة الداخلية
١١	أولا - الإدارة العامة لمكتب المراقبة الداخلية ١ - ١٨
١١	ألف - مقدمة ١ - ٢
١١	باء - رصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن المكتب ٣ - ٧
١٢	جيم - تحسين المراقبة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية ٨ - ١٢
١٣	دال - مبادئ توجيهية بشأن رصد البرنامج وتقييمه ١٣ - ١٧
١٣	هاء - الأولويات ١٨

### مربعات

١٤	- وفورات التكاليف والمبالغ المستردة لنتيجة للإجراءات التي اتخذها مكتب المراقبة الداخلية من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧
١٤	- معدلات تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الصادرة عن المكتب
١٦	ثانيا - مجالات المراقبة ذات الأولوية ١٩ - ٨٢
١٦	ألف - حفظ السلام ١٩ - ٣٩
١٦	١ - تغطية عمليات حفظ السلام من حيث مراجعة الحسابات ١٩ - ٣١
١٩	٢ - خدمات المشورة الإدارية ٣٢ - ٣٥
٢٠	٣ - مسائل أخرى ٣٦ - ٣٩
٢١	باء - الأنشطة الإنسانية والأنشطة ذات الصلة ٤٠ - ٥٧
٢١	١ - إدارة الشؤون الإنسانية ٤٠ - ٤٣
٢٢	٢ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٤٤ - ٤٩
٢٣	٣ - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ٥٠ - ٥٢
٢٤	٤ - مركز حقوق الإنسان ٥٣ - ٥٦
٢٥	٥ - مكتب منسق الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية للعراق ٥٧

## المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات
٢٥	جيم - المشتريات ..... ٥٨ - ٦٩
٢٥	١ - إصلاح عمليات الشراء ..... ٥٨
٢٥	٢ - الاستعانة بالمصادر الخارجية ..... ٥٩
٢٦	٣ - الخدمات الجوية ..... ٦٠ - ٦٣
٢٦	٤ - خدمات المطاعم ..... ٦٤ - ٦٨
٢٧	٥ - لجان العقود المحلية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ..... ٦٩
٢٨	دال - المشاكل المصادفة في إنشاء الهيئات الجديدة ..... ٧٠ - ٨٢
٢٨	١ - ملاحظات عامة ..... ٧٠
٢٨	٢ - المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ..... ٧١
٢٨	٣ - المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ..... ٧٢ - ٧٩
٢٩	٤ - منسق الأمم المتحدة الخاص للأراضي المحتلة ..... ٨٠
٣٠	٥ - السلطة الدولية لقاع البحار ..... ٨١
٣٠	٦ - أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي ..... ٨٢
٣١	ثالثا - ملخص الأنشطة الرئيسية لمهام المراقبة ..... ٨٣ - ١٦٧
٣١	ألف - المراجعة والمشورة الإدارية ..... ٨٣ - ١٠٧
٣١	١ - التطورات العامة ..... ٨٣ - ٨٩
٣٢	٢ - الاستنتاجات والتوصيات الهامة ..... ٩٠ - ١٠٦
٣٦	٣ - مركز عمليات مراجعة الحسابات الجارية التي طلبتها الجمعية العامة ..... ١٠٧
٣٦	باء - التحقيق ..... ١٠٨-١٢٥
٣٦	١ - التطورات العامة ..... ١٠٨-١١٨
٣٨	٢ - حالتان ..... ١١٩-١٢٥
٤٠	جيم - التفتيش ..... ١٢٦-١٥٨
٤٠	١ - عمليات تفتيش جديدة ..... ١٢٦-١٤١
٤٢	٢ - متابعة الاستعراضات التفتيشية ..... ١٤٢-١٥٨
٤٥	دال - الرصد ..... ١٥٩
٤٥	هاء - التقييم ..... ١٦٠-١٦٧

المحتويات (تابع)

الفقرات الصفحة

التذييلات

الأول	- توصيات هامة وردت في تقارير مكتب المراقبة الداخلية ولم تنجز بشأنها الإجراءات التصحيحية	٤٩
الثاني	- التقارير التي قدمها مكتب المراقبة الداخلية خلال الفترة من ١ تموز/ يوليه ١٩٩٦ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧	٥١





## تصدير

### بقلم وكيل الأمين العام لخدمات المراقبة الداخلية

بذلك الملاحظات التي أبداها الأمين العام السيد كوفي عنان، ومفادها أن "الإصلاح عملية وليس حدثاً".

وكثيراً ما سئلت عن مدى تفاعل مكتب المراقبة الداخلية مع المنسق التنفيذي لإصلاح الأمم المتحدة، السيد موريس سترونغ، ومعاونيه. وجوابي على هذا السؤال أن جميع تقارير مكتب المراقبة الداخلية وجميع النتائج والتوصيات ذات الصلة، قد أتيحت لفريق الإصلاح واستخدمت خلال مداوالاته. كما أجري عدد من المشاورات بشأن مشاريع محددة. بيد أنني لم أطلب ولم يطلب مني أن أصبح عضواً عاملاً في ذلك الفريق، نظراً لاستقلال مهمة مكتب المراقبة الداخلية. ويحدوني شعور قوي بأنه لا ينبغي لي أن أشارك في اتخاذ أية قرارات إدارية ربما يتوقع مني تمحيصها فيما بعد، من منظور المراقبة.

وفضلاً عن موضوع الإصلاح، ما برحت تقارير مكتب المراقبة الداخلية تحظى باهتمام متزايد من قبل الجمعية العامة، ووسائل الإعلام وعامة الجمهور. والاهتمام الذي توليه الجمعية العامة إلى ما نتوصل إليه من نتائج وتوصيات، أمر بالغ الأهمية ويحظى بأكبر تقدير؛ فذلك أقوى أسباب فعالية هذا المكتب ويؤثر مباشرة في معدل الامتثال الذي أذكر بفخر أنه ما برح يزداد.

وتركز وسائل الإعلام في تقاريرها، على نتائج أعمال المراقبة الأشد خطورة وأكثرها إثارة للجدل، وهو أمر ليس بمستغرب، وهي غالباً ما تركز على أحكامنا النقدية ولا تنقل الصورة "المتوازنة" التي يود المطلعون على بواطن الأمور في الأمم المتحدة أن يروها معروضة. ومع ذلك تحدوني الثقة بأن الرسالة الأساسية في معظم تقارير ووسائل الإعلام - هي أن المراقبة الداخلية في الأمم المتحدة تؤدي وظيفتها على نحو واف بالغرض - تقع موقعاً حسناً لدى متلقي الأخبار الدولية، كما أنها مفيدة للمنظمة.

ويود المدراء بالطبع أن تكون تقارير مكتب المراقبة الداخلية أكثر "توازناً" وكثيراً ما أسمع تعليقات بأن المراجعين والمفتشين والمقيمين والمحققين لا يبرزون إلا ما هو سلبي فقط ولا يعترفون بإنجازات الإدارة وأوجه نجاحها أو ابتكاراتها. وعلاوة على ذلك، فعندما نطلب إلى

ظل "الإصلاح" هو الشاغل الأول للأمم المتحدة خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧. فهذه الكلمة لم تسيطر فحسب على المناقشات السياسية داخل وخارج المنظمة العالمية، وما تغطيه وسائل إعلامها بل كذلك على أعمال الأمانة العامة وتفكير موظفي الأمم المتحدة.

كيف ينسجم مكتب المراقبة الداخلية ومهام المراقبة الداخلية مع الفكرة الرئيسية المهيمنة، فكرة إصلاح الأمم المتحدة؟

أول ما أجيب به على هذا السؤال أن إنشاء مكتب المراقبة الداخلية بقرار اتخذ بتوافق الآراء في صيف عام ١٩٩٤ كان في حد ذاته خطوة من أكثر خطوات الإصلاح التي اتخذتها الجمعية العامة دلالة وفعالية. فعن طريق هذا القرار، أضافت الجمعية العامة عنصراً جديداً مهماً في الثقافة الإدارية للأمم المتحدة، وهو عنصر المراقبة الداخلية المستقلة داخل المنظمة الذي ظلت تفتقر إليه على مدى خمسة عقود تقريباً.

وحين أنظر إلى أعمال مكتب المراقبة الداخلية على مدى فترة السنتين ونصف الماضية، وحين استعرض ما جرى من أنشطة وتحقق من نتائج خلال فترة الشهور الإثني عشر الماضية بصفة أكثر تحديداً أخلص إلى أن أثر هذا المكتب الجديد على الثقافة الإدارية للأمم المتحدة ذو شأن. فلقد زاد من قوة الوعي المالي للموظفين، وأسهم في تبسيط كثير من أنشطة الأمم المتحدة الإدارية وغيرها، وسهر على الالتزام الدقيق بالأنظمة والقواعد، وشجع اتخاذ الحلول الاقتصادية، وحارب المخالفات والتعديات ضد المنظمة. واستهدفت توصيات مكتب المراقبة الداخلية إحداث تغيير هيكلي، وتحسين الإدارة، وتحقيق مزيد من المساءلة وزيادة في الشفافية.

ولقد حدثت كما سيبين هذا التقرير، تحسينات مهمة في أنشطة المراقبة في السنة الماضية، كماً ونوعاً. وما برح مكتب المراقبة الداخلية، من خلال الأعمال التي يضطلع بها، عاملاً نشطاً وداعماً لإصلاح الأمم المتحدة الجاري، موضحاً

وتبصر. وسترکز المراقبة الداخلية على هذه المواضيع في أعمالها، ومن ثم تسهم في عملية إضفاء طابع اللامركزية.

وهناك مجال آخر ينبغي معالجته وهو تلك المجموعة الضخمة من القواعد والأنظمة التي تراكمت على مدى عقود، والتي تسبب اللبس في الوقت الراهن بدلا من توجيه الأنشطة الإدارية، وعلى الأخص في مجالات إدارة الموارد المالية والبشرية. وتبذل في الوقت الراهن جهود لاجتثاثها، غير أن النتائج لم تتضح بعد. ومن ناحية أخرى، أدت الأعمال التي يقوم بها مكتب المراقبة الداخلية مؤخرا إلى الكشف عن ثغرات كبيرة في الصكوك القانونية للأمم المتحدة. مثال ذلك أن إحدى حالات المراقبة التي اضطلع بها المكتب، أبرزت الافتقار إلى تعريف دقيق محكم في الأمم المتحدة لـ "تضارب المصالح" يكون قابلا للتطبيق. وقد قدمنا النتائج التي توصلنا إليها إلى معدي مشروع "مدونة السلوك"، التي وافق عليها الأمين العام هذه الأثناء والتي ستسد هذه الفجوة في قواعد الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، لاحظ مكتب المراقبة الداخلية أن النظامين الأساسيين والإداري للموظفين، والإصدارات الإدارية ليست واضحة كما ينبغي. والواقع أنها كثيرا ما حمت الموظفين من المساءلة عن أفعالهم، ولم توفر إلا القليل جدا من الحماية لمصالح الأمم المتحدة. وتحظى الجهود التي يقوم بها زملاؤنا، ولا سيما في مكتب الشؤون القانونية، من أجل تبسيط وتعزيز القواعد، بالدعم الكامل من مكتب المراقبة الداخلية، بينما سنظل نلج من أجل إجراء إصلاح في هذا المجال.

ولقد تحسنت بصورة كبيرة نوعية الاتصالات الأفقية داخل الأمانة العامة - وكانت هذه إحدى أشد شواغلي عندما توليت مهام وظيفتي عام ١٩٩٤ - باتخاذ الأمين العام كوفي عنان لقرار في وقت مبكر بعقد اجتماع لفريق تنسيق السياسات - اتخذ شكل مجلس - وأربع لجان تنفيذية تجتمع بصورة منتظمة، وتكفل تبادل المعلومات، والتنسيق والتعاون وتحد من فكرة تقييد تبادل المعلومات والازدواجية، والتداخل. ومن الجلي أن أثر هذا الأسلوب الجديد في القيادة، يتجاوز الأمانة العامة، ويبلغ الصناديق والبرامج التي تدار بصورة مستقلة ويعد إيدانا بطريقة أحدث وأنجح وأكفأ لإدارة العمل أناط بها الأمم المتحدة المجتمع العالمي.

ورغم كل هذه التطورات، لا أوعز بأن المنظمة قد أصبحت بعد في أكمل حال. فليست هناك إدارة دولية أو عامة يمكن أن تزعم هذا.

بيد أن عملية تغيير أو إصلاح أو تحسين الأمم المتحدة تمضي قدما، ولا يعزى هذا كثيرا للقيود المالية المفروضة على المنظمة، بل بالرغم من تلك القيود إلى حد كبير. ولقد حان الوقت لأن تدرك الدول الأعضاء جميعها هذا التطور وتسلم به.

(توقيع) كارل ث. باشكي  
وكيل الأمين العام لمكتب  
المراقبة الداخلية

نيويورك، ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧

عملائنا إبداء تعليقات أو تحليلات، فإنهم أحيانا يشيرون إلى "أخطاء متصلة بالوقائع" أو "تفسيرات خاطئة" لتعليل عدم موافقتهم عليها، وإن كانوا في الواقع لا يوافقون على حكمنا فحسب. وأعتقد أن هذه الظاهرة الجدلية، صفة مشتركة في جميع أعمال المراقبة. وليس فقط في الأمم المتحدة. ولن يقلقني في غمرة ذلك الجدل إلا الطعن في المقدرة الفنية لمعاوني.

وللمعالجة هذا الموضوع، عمد مكتب المراقبة الداخلية أثناء فترة إعداد هذا التقرير، إلى صقل إجراءاته المتعلقة بالتشاور مع العملاء، وأدخل نظاما لمراقبة جودة أعمالنا يشمل استعراضا يستند إلى مبدأ الندية ووسائل أخرى تكفل جعل استنتاجاتنا وتوصياتنا معتدلة وواقعية وموثقة تماما. وفي سياق ضمان جودة العمل الذي يقوم به مكتب المراقبة الداخلية، أود أيضا أن أعلق على موارد هذا المكتب. فلم يمكن شغل الوظائف الإثنى عشرة الإضافية التي منحتها الجمعية العامة لمكتب المراقبة الداخلية، للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، إلا بعد فترة زمنية كبيرة وذلك أساسا بسبب الممارسة المعتادة للأمم المتحدة حيث تدرج الوظائف الجديدة في الميزانية، خلال فترة السنتين الأولى، بنسبة ٥٠ في المائة، ولكن يعزى ذلك أيضا إلى عوامل تأخير أخرى. ولن يتضح الأثر المالي الكامل لهذا التعزيز لمكتب المراقبة الداخلية إلا في مقترحاتنا المتعلقة بالميزانية للفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩ والتي تعكس زيادة في مجموع ميزانيتنا المقدمة تربو على ٢.٥ مليون دولار، وإن كانت في الواقع جد قريبة من ميزانية إبقاء الحالة على ما هي عليه.

وخلال الإثنى عشر شهرا الماضية، قمت مرة أخرى بزيارة مراكز عمل بعيدة عن المقر في جنيف وفيينا ونيروبي وكذلك في روما وعمان. ولا يزال ما لاحظته في تقرير الشامل الأول عام ١٩٩٥ (A/50/459، المرفق) صحيحا اليوم: فلكل من مراكز العمل هذه طابعه الخاص - وهذا أمر مفهوم - بيد أن الشقة بينها وبين نيويورك تبدو بعيدة جدا من حيث إجراءات العمل والأهداف العامة والقيم المشتركة - وهذا أمر ليس مفهوما تماما، ويوحى بوجود مشاكل طال أمدها في مجال التفتت والنقص في الاتصالات. وهذا مجال من المجالات التي يحتاج إصلاح الأمم المتحدة إلى التصدي لها بقوة.

ومما يؤمل فيه أن ترسخ قريبا المبادرات الرامية إلى إضفاء طابع اللامركزية وتفويض السلطة، وأن يتقبلها الموظفون. لكن هذا لا يمكن تحقيقه بمجرد إصدار بضع تعليمات إدارية جديدة؛ فيجب معالجة مسألة إضفاء طابع اللامركزية على وظائف المنظمة بتعتل وبعد تأمين توافر العوامل الضرورية لنجاحها. ويتطلب هذا، في المقام الأول، تفويضا للسلطة يكون محددا بصورة جلية، وتحدد فيه أيضا مساهمة من تفوض إليهم السلطة؛ ويجب أن يتبع ذلك تدريب شامل وبناء للوعي من أجل تثقيف الموظفين بشأن الجوانب الأساسية للتمكين. وأخيرا تتطلب هذه المبادرة إنشاء آلية فعالة للرصد لضمان ممارسة السلطة المفوضة بحصافة

## أولا

## الإدارة العامة لمكتب المراقبة الداخلية

## ألف - مقدمة

(أ) و (ب) وصف للمشاكل الهامة وحالات إساءة الاستعمال وأوجه القصور: انظر الفقرات ٩ إلى ١٦٧؛

(ج) توصيات لم يوافق عليها الأمين العام: لا شيء؛

(د) و (هـ) توصيات واردة في تقارير سابقة ولم يتم الانتهاء من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المتعلقة بها، أو التي نقحت الإدارة فيها قرارا متخذاً في فترة سابقة: انظر التذييل الأول؛

(و) و (ز) توصيات لم يمكن التوصل إلى اتفاق بشأنها مع الإدارة أو رفضت المعلومات أو المساعدة المطلوبة بشأنها: لا توجد مثل هذه الحالات؛

(ح) قيمة وفورات التكلفة الموصى بها والمبالغ المستردة: انظر الإطار الوارد بعد الفقرة ١٨.

٤ - وبمقتضى الولاية المنوطة بالمكتب، فإنه يقدم تقارير إلى الأمين العام عن حالة تنفيذ توصياته على أساس نصف سنوي. وقدم تقريران من هذا القبيل إلى الأمين العام منذ آخر تقرير سنوي، يغطيان الفترتين من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ ومن ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وقد أفضى تركيز المكتب الشديد على التنفيذ الكامل للتوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات والتفتيش والتقييم والتحقيق إلى بعض التغييرات العميقة في المفاهيم المتعلقة بالإدارة في الأمم المتحدة. فقد أضحى مديرو البرامج على وعي متزايد بأن مجرد قبول التوصيات لم يعد كافياً، كما كان الوضع غالباً مثل إنشاء المكتب. ذلك أن "الإفلات" من مراجعة المكتب يقتضي التنفيذ الدقيق لتوصياته. ويوجد حالياً نظام رصد محوسب يتعقب التوصيات الصادرة عن المكتب. ويمكن توقع أن يؤدي الشعور بالمسؤولية والمسائلة الذي يغرس على هذا النحو إلى زيادة خفض حالات إساءة الاستعمال وتعزيز كفاءة الإدارة وفعاليتها.

٥ - وبالنسبة للتقريرين النصف سنويين الأخيرين، غير المكتب سياسة وإجراءات الرصد التي يتبعها فيما يتعلق بمهمة مراجعة الحسابات. وتتطلب السياسة

١ - أنشأت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٨/٤٨ بـ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، مكتب المراقبة الداخلية بهدف تعزيز مهام المراقبة داخل الأمم المتحدة عن طريق تكثيف عمليات التقييم ومراجعة الحسابات والتفتيش والتحقيق ورصد الامتثال وذلك بالنظر إلى ازدياد أهمية أنشطة المنظمة وتكلفتها وتعقدتها. وشددت الجمعية العامة أيضاً في قرارها، على الدور التفاعلي والاستشاري المنوط بالمكتب الجديد الذي ينتظر منه توفير المساعدة إلى مديري البرامج وتزويدهم بالدعم المنظم في أدائهم لمسؤولياتهم بفعالية. وفي ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، وافقت الجمعية العامة في مقرها ٢٢٣/٤٨ على تعيين السيد كارل ث. باشكي وكيلاً للأمين العام للمراقبة الداخلية وقد تولى مهام منصبه في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

٢ - ومنذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بـ، أضفت إدارات الأمم المتحدة مزيداً من الوضوح على دور مكتب المراقبة الداخلية. فالأحكام الواردة في نشرة الأمين العام المؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (ST/SGB/273) تفصل آليات تنفيذ القرار ٢١٨/٤٨ بـ، ونطاق سلطة مكتب المراقبة الداخلية ومسؤولياته. كما بُنيت طريقة إبلاغ مكتب المراقبة الداخلية بالمسائل في منشور إداري (ST/AI/397)، أصدر أيضاً في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وكذلك وضعت اختصاصات المكتب ضمن الإطار القانوني للأمم المتحدة في المنشور الإعلامي المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (ST/IC/1996/29). وعملاً على جعل عمليات مكتب المراقبة الداخلية أكثر شفافية، قام المكتب أثناء السنة هذه قيد الاستعراض بوضع كتيبات جديدة. وقد أجري تنقيح موسع لكتيب مراجعة الحسابات الداخلية الصادر عن شعبة مراجعة الحسابات والرقابة الإدارية، ويخضع الآن لمزيد من المراجعة والتنقيح. وضد كتيب قسم التحقيقات في بداية عام ١٩٩٧ بالإنكليزية والفرنسية وهو متوفر على شبكة الإنترنت.

## باء - رصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن المكتب

٣ - حددت الفقرة ٢٨ من الوثيقة ST/SGB/273 ثمانين فئات من المعلومات أدرجت بوصفها الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ح)، التي يتعين إدراجها في التقارير السنوية للمكتب. وفي ضوء هذه الفقرات الفرعية الثمان، فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير هي كالتالي:

ويقدم، وعند الضرورة، توصيات لاتخاذ إجراءات أخرى. وخلال السنوات الثلاث الفاصلة، يتم رصد التقدم المحرز في التقيد بالتوصيات.

#### جيم - تحسين المراقبة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية

٨ - عندما أنشأت الجمعية العامة مكتب المراقبة الداخلية، طلبت إلى الأمين العام، في الفقرة ١١ من القرار ٢١٨/٤٨ بـ "أن يقدم تقريراً مفصلاً يتضمن توصيات بشأن تنفيذ هذا القرار من حيث صلتها بمهام المراقبة الداخلية لتلك الصناديق والبرامج، بما في ذلك الأساليب التي يمكن بها للمكتب أن يساعد تلك الصناديق والبرامج في تعزيز آليات المراقبة الداخلية الخاصة بها". وقدم المكتب مشروعاً أولياً للتقرير إلى الأمين العام في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وأيد الأمين العام المشروع تأييداً كاملاً ووجه نسخاً منه إلى رؤساء الصناديق والبرامج، طالباً منهم التشاور مع مجالس إدارتهم، على النحو المتوخى في القرار.

٩ - واشترك المكتب بنشاط في عملية التشاور هذه، التي كانت نتيجتها إيجابية على العموم. وقد عالج جميع الرؤساء التنفيذيين للوكالات المعنية هذه المسألة بروح بناءة. واتخذت اللجنة الدائمة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قراراً بناءً جداً. ولم يتخذ أي قرار في المجالس التنفيذية لليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، لكن التقرير لقي موافقة عريضة من الوفود. على أن كل ما قام به عدد من مجالس الإدارة لم يتعد الإحاطة علماً بالتقرير. وأخذت التعليقات التي أدلت بها الدول الأعضاء أثناء هذه المشاورات بعين الاعتبار عن طريق إدخال تعديلات على مشروع التقرير الأول. وقدم المشروع الثاني للتقرير إلى الأمين العام في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وبعد ذلك أذن الأمين العام بنشر النص النهائي (انظر A/51/801).

١٠ - ويصف التقرير مهام المراقبة الداخلية في كل من الصناديق والبرامج ويقدم توصيات محددة لتحسين المراقبة وتعزيزها. وقد نوقش التقرير في اللجنة الخامسة مناقشة شاملة وتمت صياغة قرارات، لكن لم يتم التوصل بعد إلى توافق في الآراء. وفي غضون ذلك، لاحظ مديرو الصناديق والبرامج بالفعل أن مهام المراقبة التي يقومون بها قابلة للتحسن. وقد طلب عدد منهم المساعدة من المكتب في مجالات يفتقرون فيها إلى الخبرة الضرورية، وخاصة في مهمة مراجعة الحسابات والتحقيق، وحصلوا على مساعدة المكتب. واستمر عدد من الصناديق والبرامج في أداء مهمة مراجعة الحسابات الداخلية عن طريق خدمات مراجعة الحسابات التي يقدمها المكتب. ودعا أحد البرامج، وهو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكيل الأمين العام/مكتب المراقبة

الجديدة أن تسفر كل مهمة لمراجعة الحسابات عن إبلاغ نهائي بمراجعة الحسابات، عادة ما يكون في شكل تقرير لمراجعة الحسابات. وتقدم تقارير مراجعة الحسابات النهائية هذه لكبار المديرين تقييماً موضوعياً للمجال المراجع وتحيطهم علماً بالاستنتاجات والتوصيات الرئيسية. ولهذا اقتصر إبلاغ المكتب عن حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات، في أحدث تقريرين نصف سنويين، على التوصيات الفنية الصادرة في البلاغات النهائية هذه. ونتيجة لذلك، انخفض عدد التوصيات الجديدة، منذ ١ تموز/يوليه ١٩٩٦، انخفاضاً كبيراً، كما هو مبين في الإطار الثاني بعد الفقرة ١٨ أدناه. ويظهر جدول توصيات مراجعة الحسابات معدل تنفيذ قدره ٧٠ في المائة من جميع التوصيات (٤٠٤٢) من ١ تشرين الأول/أكتوبر حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وحتى في ظل الإجراءات الأكثر صرامة، كان معدل التنفيذ ٦١ في المائة في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٧ لتوصيات مراجعة الحسابات البالغ عددها ٥١٣ والصادرة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

٦ - وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، أصدر قسم التحقيقات ١٢١ توصية. ومن أصل ٣٧ توصية أصدرت في النصف الأول من الفترة قيد الاستعراض، كان معدل التنفيذ ٨١ في المائة. ومن أصل ٨٤ توصية أصدرت في النصف الثاني من الفترة قيد الاستعراض، يتعلق الثلث تقريباً بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (انظر الفقرات ٧٢ إلى ٧٩)، ويقوم حالياً فريق من المحققين ومراجعي الحسابات بتقييم تنفيذ هذه التوصيات؛ وسيصدر تقرير عن عملية المتابعة هذه إلى الجمعية العامة. وتنبثق ٢٠ توصية أخرى صدرت في النصف الثاني عن أربعة تقارير وجهت إلى مدير البرنامج بشأن عقود طيران في بعثات حفظ السلام، ويجري تنفيذها حالياً عقب إجراء مشاورات موسعة. وقد حظيت توصيات قسم التحقيقات، عموماً، بقبول الإدارات التي تلقتها، لكن التنفيذ أرجئ لأسباب تشمل ضرورة الحصول على مشورة قانونية إضافية بشأن طرق التنفيذ وعملياته؛ والبدء في عمليات إدارية و/أو تأديبية وتمتد فترات طويلة؛ وتقييم الآثار المالية المترتبة؛ فضلاً عن مراعات جميع متطلبات الإجراءات القانونية السليمة. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب التوصيات التي تتضمن رفع شكاوى جنائية إجراء مشاورات موسعة مع إدارات أخرى ومع الدول الأطراف المعنية.

٧ - ويرد في الفقرات ١٢٦ إلى ١٥٨ أدناه استعراض لإجراءات المتابعة الجديدة لمهمة التفتيش وما أسفرت عنه من نتائج. وقد وضعت منذ سنوات عديدة إجراءات لرصد التوصيات الواردة في التقارير المتعلقة بالتقييمات المتعمقة. فتتلقى لجنة البرنامج والتنسيق "الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات" بعد ثلاث سنوات من اعتماد قراراتها بشأن التقييم. ويقيم هذا الاستعراض الامتثال للتوصيات التي أيدتها اللجنة

الداخلية إلى أن يصبح عضوا في لجنة المراجعة والمراقبة الإدارية.

١١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، وقّع المكتب ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مذكرة تفاهم بشأن توفير خدمات مراجعة الحسابات الداخلية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومن المتوخى إجراء دورة لمراجعة الحسابات، لثلاث سنوات في المتوسط، للعمليات الميدانية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مما يتطلب موارد إضافية من الموظفين لنقسم مراجعة الحسابات التابع للمكتب/المفوضية. وتوضح مذكرة التفاهم دور إدارة المفوضية ولجنة المراقبة التابعة للمفوضية في وضع خطة مراجعة الحسابات السنوية. وتمشيا مع لا مركزية المفوضية، يعتزم المكتب توظيف مراجعي حسابات مقيمين لعمليات المفوضية الميدانية الرئيسية.

١٢ - وأبرمت كذلك مذكرة تفاهم بشأن توفير خدمات مراجعة الحسابات الداخلية على أساس سداد التكاليف مع مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية. وبناء على اتفاقات مماثلة تم التوصل إليها أثناء فترة الاستعراض السابقة، يتولى المكتب الآن أيضا أداء مهام مراجعة الحسابات الداخلية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (انظر الفقرتين ١٠٥ و ١٠٦ أدناه).

#### دال - مبادئ توجيهية بشأن رصد البرنامج وتقييمه

١٣ - يقع على مكتب المراقبة الداخلية التزام بتقديم التوجيه إلى رؤساء الإدارات والمكاتب في مجالين أساسيين من مجالات الإدارة، هما، تتبع تقدم العمل عن طريق الرصد، ومحاولة تقييم فعالية العمل عن طريق ما يسمى بالتقييم الذاتي. وكما ورد في الفقرة ٢١ من تقرير مكتب المراقبة الداخلية المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ (A/51/88، المرفق) أُرجئت صياغة هذه المبادئ التوجيهية إلى أن يتم الاضطلاع بعدد من عمليات التفتيش "تسمح بإجراء استعراض من خلال التجربة لمواطني القوة والضعف في إجراءات الإدارات القائمة". وعلى العموم، أظهرت الدراسات التي قام بها المكتب أن ممارسات الرصد والتقييم الملائمة غير موجودة في العديد من الإدارات والمكاتب.

١٤ - وتم توزيع مشروع مبادئ توجيهية، تعرض حدا أدنى من عناصر رصد البرامج وتقييمها ينبغي أن يتوافر في كل إدارة ومكتب. وقد أجريت مناقشات موسعة لمشروع المبادئ التوجيهية مع مديريين أقدمين في معظم الإدارات في المقر، ووردت تعليقات عليها من إدارات ومكاتب في الخارج. وستصدر المبادئ التوجيهية النهائية في الربع الأخير من عام ١٩٩٧.

١٥ - وليس هناك جديد في المبادئ التوجيهية. فالغرض منها هو تنظيم ممارسة جيدة. كما أنها تعمل على خلق ممارسات إدارية شفافة سوف يستعرضها موظفو المكتب في أنشطة مقبلة تشمل مراجعة الحسابات والرصد والتفتيش والتقييم المتعمق، والحد الأدنى من المعايير التي سيراعونها.

١٦ - وقد أصبح رصد أداء البرامج يتطلب حاليا أن تقدم التقارير إلى المكتب في نهاية السنة الأولى من فترة السنتين، وبعد مرور ١٨ شهرا وبعد نهاية فترة السنتين. ويقتضي أن يقدم آخر هذه التقارير الثلاثة معلومات لتقرير الأمين العام عن أداء البرنامج، وهو تقرير أنشطته الجمعية العامة. وطبقا للمبادئ التوجيهية الجديدة، يكون تقديم التقريرين الأولين مطلوبا من أية إدارة أو مكتب له نظام رصد كاف قائم خاص به. ولا يسمح للمكتب بالوصول إلى النظام إلا عبر القراءة فقط. والهدف النهائي هو المساعدة في إنشاء نظم رصد في الإدارات تسمح للمكتب بالاستغناء عن التقارير البيروقراطية الموسعة.

١٧ - وهناك سمة أخرى للمبادئ التوجيهية ذات فائدة عامة وهي اقتراح إنشاء ورصد قواعد الأداء لخدمات الدعم، مثل ترجمة المنشورات ونسخها، وتجهيز الاستحقاقات، وإجراءات المشتريات، والتوظيف، وغير ذلك.

#### هـ - الأولويات

١٨ - حدد التقرير السنوي الأول للمكتب (A/50/459، المرفق) ثلاثة مجالات في المراقبة ذات أولوية: حفظ السلام، والأنشطة الإنسانية والأنشطة ذات الصلة، والمشتريات. وفي التقرير السنوي للعام الماضي (A/51/432) تمت أيضا معالجة مشكلة إنشاء هيئات جديدة كمسألة ذات أولوية. ويظل هذا النمط من الأولويات دون تغيير في التقرير السنوي لهذا العام.

وفورات التكاليف والمبالغ المستردة نتيجة للإجراءات التي اتخذها مكتب المراقبة الداخلية		
١ تموز/يوليه ١٩٩٦ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)		
طبيعة الأثر المالي	المبلغ المحدد والموصى به	الوفورات والمبلغ المسترد
استعادة المدفوعات .....	٦,٣	١,٨
منع دفع أي مبالغ بالزيادة .....	١,٢	٠,٢
تخفيض النفقات .....	٣,٠	--
منع أي نفقات مغالى فيها أو لا مبرر لها .....	٧,٤	٥,١
الإيرادات الإضافية .....	١,٣	٠,٦
التخفيضات في الميزانية للفترة ١٩٩٦/١٩٩٧ تمشيا مع توصيات المكتب .....	١٠,١	١٠,١
المجموع	٢٩,٣	١٧,٨

## معدلات تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الصادرة عن المكتب

الفترة المشمولة	العدد الكلي للتوصيات	معدل التنفيذ في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥	معدل التنفيذ في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥	معدل التنفيذ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥	معدل التنفيذ في ٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٩٦	معدل التنفيذ في ٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٩٧
١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ - ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥	١ ٣٤٣	١٥	٤٥	٥٠	٨٤	٨٤
١ نيسان/أبريل - ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	١ ٠٥٧	-	٣١	٣٧	٥٨	٦٧
١ تشرين الأول/أكتوبر - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥	٤٨٠	-	-	٣٦	٥٩	٦٦
١ كانون الثاني/يناير - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦	١ ١٦٢	-	-	-	٤١	٦٧
المجموع أو المتوسط	٤ ٠٤٢	١٥	٣٨	٤١	٦١	٧١

الفترة المشمولة	العدد الكلي للتوصيات <sup>(أ)</sup>	معدل التنفيذ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦	معدل التنفيذ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧
(النسبة المئوية)			
١ تموز/يوليه - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦	٥١٣	٣٦	٦١
١ كانون الثاني/يناير - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧	٢٩٨	-	٤٨ <sup>(ب)</sup>
المجموع أو المتوسط	٨١١	٣٦	٣٨

(أ) لا يعكس سوى التوصيات التي قدمت في الإبلاغات الختامية، أي التقارير أو المذكرات الموجهة إلى مديري الإدارات (انظر الفقرة ٥).

(ب) يقوم معدل التنفيذ على أساس ١١٢ توصية تم استلام ردود عليها حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

## ثانيا

## مجالات المراقبة ذات الأولوية

(ل) وحدة الأمم المتحدة للحراسة في العراق/وحدة الأمم المتحدة الإدارية - بغداد؛	ألف - حفظ السلام ١ - تغطية عمليات حفظ السلام من حيث مراجعة الحسابات
(م) فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان؛	١٩ - بالإضافة إلى إجراء عمليات مراجعة حسابات مختلف أنشطة إدارة عمليات حفظ السلام في المقر، أجريت مراجعة حسابات البعثات التالية في الميدان خلال الفترة المشمولة بالتقرير:
(ن) بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية؛	(أ) قوات السلام التابعة للأمم المتحدة؛
(س) بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا؛	(ب) إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية؛
(ع) بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا؛	(ج) بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك؛
(ف) بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي؛	(د) قوات الأمم المتحدة للانتشار الوقائي؛
(ص) بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا.	(هـ) قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات؛
٢٠ - كما وفر مراجعو الحسابات المقيمون التابعون لمكتب المراقبة الداخلية في قوات السلام التابعة للأمم المتحدة، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، وبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، تغطية مستمرة لمراجعة الحسابات في بعثات حفظ السلام هذه.	(و) قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص؛ (ز) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان؛ (ح) هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين؛
(أ) قوات السلام التابعة للأمم المتحدة	(ط) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك؛
٢١ - ركزت عمليات مراجعة الحسابات التي أجراها مكتب المراقبة الداخلية على تصفية قوات السلام التابعة للأمم المتحدة والتصرف بالموجودات التي تملكها الأمم المتحدة والتي تتجاوز قيمتها الأصلية ٤٣٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة. وبينت عمليات مراجعة الحسابات بشكل عام أن عملية التصفية تتم بصورة منظمة وأن محاسبة معقولة قد أجريت لعملية	(ي) بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا؛ (ك) بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت؛



(ب) إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في  
سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم  
الغربية

٢٣ - انتهت عمليات مراجعة الحسابات التي أجراها مراجع الحسابات المقيم وأفرقة مراجعي الحسابات الزائرين إلى أن عمليات إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية تمت وفقا لولايتها، غير أنه كان من الممكن استخدام الموارد المتاحة على نحو أكفأ وأكثر اقتصادا. ولاحظ مكتب المراقبة الداخلية أن طلبات الميزانية المقدمة من الإدارة الانتقالية لاستئجار أماكن العمل لم تعكس أن جميع المرافق والمواقع تقريبا مقدمة بدون تكلفة إلى الأمم المتحدة نتيجة نجاح الإدارة الانتقالية في جهودها الرامية إلى إقناع السلطات المحلية بتقديم الأماكن مجانا. ووافقت الإدارة الانتقالية على تعديل طلبات الميزانية التي قدمتها من أجل استئجار الأماكن، وتم تخفيض هذا الرقم بمبلغ ٤ مليون دولار في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. ومنحت عقود التخلص من النفايات بدون منافسة، وكان من الممكن القيام بخدمات تقديم الطعام والتنظيف التي يضطلع بها موظفون محليون بشكل أكثر اقتصادا عن طريق عقود الخدمات. وأفرطت البعثة في الاعتماد على المدفوعات النقدية ولم تسع إلى الحصول على موافقة المراقب المالي لإدارة الأموال التي عهدت بها إليها الحكومة الكرواتية من أجل دفع المرتبات ونفقات أخرى إلى السلطات المحلية في منطقة البعثة. ومنذ ذلك الحين، قامت الإدارة الانتقالية بالتفاوض من جديد بشأن العقود وطلبت من البائعين قبول السداد بالشيك أو التحويل المصرفي. ولوحظ وجود مخالفات في نظام استلام الوقود وإيصالها، وأوصى مكتب المراقبة الداخلية بتعزيز الضوابط الداخلية على استلام الوقود وتخزينه فضلا عن زيادة المراقبة المدنية على عمليات الوقود. وعلى نحو مماثل، من الضروري ممارسة المزيد من المراقبة على عمليات إيصال الأغذية بموجب عقد البعثة لتوريد حصص الإعاشة. وعلاوة على ذلك، كشفت عمليات مراجعة الحسابات أن تعديل طريقة توزيع المركبات في البعثة أضحى مطلوبا من أجل تمكين المراقبين العسكريين من الاضطلاع بمهامهم بفعالية. ووافقت الإدارة بشكل عام على نتائج مراجعي الحسابات واتخذت الإجراءات المناسبة من أجل تنفيذ توصياتهم.

التصرف بالموجودات. وقامت أفرقة مراجعي الحسابات التابعة لمكتب المراقبة الداخلية، عن طريق رصد التقدم المحرز في أنشطة تصفية قوات السلام التابعة للأمم المتحدة على أساس مستمر، بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مسائل حرجية لكي تتخذ إجراءات تصحيحية في حينها. وعلى سبيل المثال، وجد مكتب المراقبة الداخلية، أثناء عملية تصفية قوات السلام التابعة للأمم المتحدة، أن هذه القوات تحتاج إلى اتخاذ إجراءات نشطة في مجال التحصيل من أجل تصفية أرصدة حسابات قبض كبيرة، وأوصى بسبل لمساعدة القوات على تحسين جهودها في مجال التحصيل.

وبينت عمليات مراجعة الحسابات بشكل عام أن عملية التصفية تتم بصورة منظمة وأن محاسبة معقولة قد أجريت لعملية التصرف بالموجودات.

٢٢ - ووجد مراجعو الحسابات التابعون لمكتب المراقبة الداخلية أن تراكما كبيرا بلغ حوالي ١١ ٠٠٠ حالة من الحالات التي ينظر فيها مجلس التحري، كان معلقا وقت تصفية البعثة نظرا إلى أن المهمة الأساسية لمعالجة الحالات كانت قد أهملت إلى درجة كبيرة أثناء المراحل الأولى من البعثة. وأوصى مكتب المراقبة الداخلية الإدارة بإعادة تقييم الأولويات المحددة لعبء العمل في الحالات المتبقية، والحرص على أن يجري في البعثات الأخرى تناول الحالات التي ينظر فيها مجلس التحري في مرحلة مبكرة. ونتيجة للإجراءات التصحيحية السريعة التي اتخذتها قوات السلام التابعة للأمم المتحدة، أنهيت جميع الحالات بحلول نهاية شباط/فبراير ١٩٩٧. ووجد مكتب المراقبة الداخلية أيضا أن الطائرتين المستخدمتين لدعم البعثات في يوغوسلافيا السابقة غير مستخدمتين بالقدر الكافي، وأنه يمكن تلبية الاحتياجات من النقل الجوي بتكلفة أدنى بكثير باستخدام طائرة واحدة. وعلى نحو مماثل، شكك مراجعو الحسابات بخيار يتم النظر فيه من أجل التصرف التجاري بـ ١٤٠ ناقلات أفراد مصفحة بتكلفة تبلغ حوالي ١ مليون دولار، وبعقد من أجل التخلص من ذخائر حية غير نافعة بتكلفة تبلغ حوالي ٩٠ ٠٠٠ دولار. وحقت الإدارة وفورات كبيرة عن طريق استخدام عقد للخردة من أجل التصرف بناقلات الأفراد والحصول على مساعدة حكومية في التخلص من الذخائر.

الاتصالات. وأظهرت وجود انتهاكات خطيرة للنظام المالي والقواعد المالية، فضلا عن شواثب ومخالفات في عملية الشراء مما أسفر عن خسائر كبيرة بالنسبة للمنظمة. ووجدت عملية مراجعة الحسابات أن الفصل بين الطلبات سمح بتجاوز إجراءات الشراء العادية وعمليات التدقيق التي تجريها اللجان المعنية بالعقود. واقتصر شراء السلع على مجموعة محدودة من الوسطاء بأسعار مرتفعة. وطلبت المدفوعات وأذن بها دون الحصول على تقارير الاستلام والنقص اللازمة. وأدى القبول بإمدادات متأخرة، ذات عيوب، وغير كافية من أحد البائعين، إلى فائض في المدفوعات مقداره ٢٨٨٠٠٠ دولار وخسائر بمبلغ ٩٨٠٠٠٠ دولار. ولوحظ أيضا وجود مخالفات خطيرة في عملية التعاقد على طائرة.

كانت هناك انتهاكات خطيرة للنظام المالي والقواعد المالية فضلا عن الخرافات ومخالفات في عملية الشراء.

٢٦ - أدت نواحي الضعف في المراقبة الداخلية إلى إساءة استعمال واسعة لمرافق الاتصالات ومخالفات في المدفوعات إلى أحد البائعين. وقد دفعت البعثة بمبلغ ٦٦٧٠٠٠ دولار لقاء رسوم تحميل وتفريغ السفن فيما يتعلق بالنقل البحري للمعدات المملوكة للوحدات وهي مهمة كان ينبغي أن تكون من مسؤولية مشغلي السفن. كما أدى التسبب الإداري إلى خسائر لا يمكن تعويضها تبلغ ٢٤١٠٠٠ دولار دفعت لاستئجار حافلات. وأمكن بناء على مشورة مراجع الحسابات المقيم تلافى التزام مبالغ فيه بدفع ١١٣٠٠٠ دولار لاستئجار مرافق للإقامة. وقد أوصى مكتب المراقبة الداخلية بأن تقوم الإدارة بإصلاح قسم المشتريات؛ وتحديد المسألة الفردية عن الانحرافات والخسائر؛ وتعزيز الضوابط الداخلية؛ وإعادة تسجيل البائعين. وأبلغ مكتب المراقبة الداخلية بأن:

"الإدارة التزمت بهذه التوصيات. وبإنشاء عدة مجالس للتحقيق لاستعراض الظروف المحيطة بالمخالفات في عمليات الشراء وإساءة استعمال مرافق الاتصالات، ومواصلة التحقيق والاستعراض المتعلقين بالادعاء بوجود إساءة تصرف بغية التحديد التام لمسألة الأفراد لغرض اتخاذ إجراءات تأديبية".

إن عمليات إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية تمت وفقا لولايتها، غير أنه كان من الممكن استخدام الموارد المتاحة على نحو أكفأ وأكثر اقتصادا.

#### (ج) قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات

٢٤ - استثمرت المنظمة موارد كبيرة في إنشاء قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات، في برينديزي بإيطاليا. وكما ورد في تقرير قدم مؤخرا إلى الجمعية العامة (A/51/803، المرفق)، يعتقد مكتب المراقبة الداخلية أن مفهوم قاعدة السوقيات سليم إذا طبق بفعالية وكفاءة. غير أن عمليات مراجعة الحسابات التي أجراها مكتب المراقبة الداخلية كشفت أيضا عن أن القاعدة لم تحقق بشكل تام المهمتين المتفق على إسنادهما إليها وهما إدارة فائض الأصول، والاحتفاظ بمجموعات جاهزة من المواد المخصصة لبدء البعثات. ولم تقم القاعدة، على وجه الخصوص، بتقييم تقني للمعدات؛ ولم تضع بعد إجراءات سليمة لجرد المخزونات؛ ولم تكن المجموعات المخصصة لبدء البعثات كاملة؛ ولم تقدم سوى خدمات محدودة للبعثات الجديدة أو التي يجري توسيعها. واتضح أن معظم المخزونات الاحتياطية من المعدات في حالة رديئة، ولم تتخذ القاعدة الإجراءات اللازمة لشطب هذه البنود من السجلات. ونجمت هذه المشاكل أساسا عن عدم وجود هيكل تنظيمي مناسب، فضلا عن قلة الموارد البشرية والمالية. وحذر مكتب المراقبة الداخلية من توسيع مهام القاعدة قبل إجراء تحليل متأن للتكلفة وصدور الموافقة التشريعية. وتضمنت التوصيات الرئيسية ما يلي: مضاعفة الجهود لاستكمال مجموعات المواد المخصصة لبدء البعثات؛ وإجراء استعراضات فنية على وجه السرعة من أجل تحديد مدى الاستفادة من المعدات؛ والتأكد من أن لا تشحن إلى القاعدة سوى المعدات التي ينتظر أن تستخدم في المستقبل.

#### (د) بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا

٢٥ - كشفت عمليات مراجعة الحسابات التي أجراها مراجع الحسابات المقيم وفريق من مراجعي الحسابات الزائرين عن وجود أوجه نقص في المراقبة في مجالات المشتريات، وإدارة العقود، وإدارة أماكن الإقامة ومرافق

تجديد العقد الفني الذي انتهى في شباط/فبراير  
١٩٩٧.

٣٠ - كما عالج مراجع الحسابات المقيم المسائل التي أثارت فيما يتصل بنصيب منظمة الدول الأمريكية من التكاليف المتكبدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. كما روجعت حسابات النفقات المباشرة من "الصندوق الاستئماني لتوفير السلع والخدمات لبرنامج الرصد التابع للشرطة الدولية وأغراض مخصصة أخرى في هايتي"، فيما يتصل بنقل إدارة الصندوق إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اعتباراً من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وقد وفرت مراجعة الحسابات هذه ضمانات بأن النفقات قد استخدمت على نحو سليم وأسهمت في تحقيق أهداف الصندوق.

#### (ز) بعثة التحقق من حقوق الإنسان في غواتيمالا

٣١ - نجم عن ضعف الرقابة الداخلية الاستخدام المسرف لموارد المنظمة وعدم الالتزام بقواعد الأمم المتحدة للشراء. ولوحظ من مراجعة الحسابات أن طلبات وأذون الشراء قد أصدرت أحياناً على أساس الإبلاغ بعد وقوع الفعل؛ وتم شراء أثاث ومعدات اتصالات دون عطاءات تنافسية. ودفع بدل الإقامة المخصص للبعثات بشكل خاطئ لموظفي البعثة أثناء فترة تواجدهم خارج منطقة البعثة ولدى إكمال مهمتهم بالبعثة. وبلغت التكاليف الشهرية أكثر من الضعف فيما يتصل بنقل مقر البعثة إلى موقع جديد وأعمال التجديدات التي نفذت، بتكلفة بلغت أكثر من ٢٢٥ ٠٠٠ دولار. ودافعت البعثة عن الزيادة في تكاليف الإيجار والتجديدات بأن لها ما يبررها نظراً لزيادة عدد موظفي البعثة وعدم إمكان الحصول على حيز إضافي في الموقع السابق. وقد اتخذت الإدارة إجراء تصحيحاً امتثالاً لتوصيات مراجعي الحسابات وهي بسبيلها إلى نقل مقر البعثة إلى منشأة جديدة من أجل الاستفادة من معدلات الإيجارات المنخفضة الموجودة حالياً.

#### ٢ - خدمات المشورة الإدارية

٣٢ - خلال الفترة التي يشملها التقرير، طلب إلى مكتب المراقبة الداخلية أن يقدم خدمات المشورة الإدارية فيما يتصل بثلاثة مشاريع تضطلع بها إدارة عمليات حفظ السلام. وتختلف خدمات المشورة عن مهام مراجعة الحسابات في أنها لا تستهل إلا بناءً على طلب العميل

#### (هـ) بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا

٢٧ - أثر ضعف الرقابة تأثيراً ضاراً على تصفية البعثة وأسفر عن خسائر للمنظمة. وتتضمن مواطن ضعف الإدارة المالية تأخيرات التسويات المصرفية وتقديم التقارير المالية، والافتقار إلى التحليل السليم للالتزامات والحسابات غير المدفوعة المستحقة والرقابة عليها. كما كانت هناك أوجه قصور في إدارة الممتلكات غير القابلة للاستهلاك والرقابة عليها. كما أثرت السجلات غير الموثوق بها للموجودات على التوزيع المقترح لأرصدة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. وكانت هناك أيضاً نواحي قصور في تقييم المعدات المملوكة للوحدات لأغراض السداد. وقد رحلت ثلاث وحدات عن البعثة دون إكمال استقصاء الداخل والخارج، وبالتالي لم تترك أثراً يقتضى لمراجعة الحسابات من أجل التحقق مما في حوزتها من معدات.

٢٨ - وكان يمكن عن طريق فرض ضوابط أفضل تجنب الطلبات الزائدة لحصص الأغذية وما نجم عن ذلك من خسائر تزيد عن ٦٠٠ ٠٠٠ دولار. وكان يمكن تحقيق وفورات ضخمة في التكاليف لو أن حداً أعلى من المعدلات اليومية الموضوعية على أساس وحدات القوات قد طبقت في التعاقد التالي على الحصص. وتبين أن ترتيبات توفير خدمات إدارة الشحن كانت غير مرضية. ورغم أن الإدارة قد بدأت في اتخاذ الإجراءات العلاجية التي أوصى بها مكتب المراقبة الداخلية، كشف استعراض لاحق لمركز تصفية البعثة عن تأخيرات ومشاكل أخرى كانت بحاجة إلى المعالجة والرصد من إدارة عمليات حفظ السلام.

#### (و) بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي

٢٩ - قدم مراجع الحسابات المقيم تغطية، من حيث مراجعة الحسابات، لإدارة شؤون الأفراد والإدارة المالية، وإدارة المشتريات والممتلكات، ومرافق الاتصالات. وفي مجال المشتريات، قدم مراجع الحسابات المقيم عدة توصيات لتحسين شروط العقود وتنظيمها. وقد كشفت مراجعة حسابات الاتصالات عن أن أحد الفنيين المختصين بالهاتف في البعثة وفر لبعض الموظفين اتصالات هاتفية دولية غير مأذون بها، وفي بعض الحالات، خفض رسوم الهاتف بغير حق. ونتيجة لهذه الاكتشافات، قررت الإدارة عدم

الشامل التي أذنت بها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٢/٥٠ المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وكتدبير لتعزيز شفافية العملية الجديدة، دعا مراجعو حسابات مكتب المراقبة الداخلية الى عقد جلسات تفاوض مع الدول التي تختار تسديد مبالغ اليها وفقا للمنهجية الجديدة نظير اشتراكها في قوات السلام التابعة للأمم المتحدة. وخلال تلك المفاوضات، التمس مراجعو حسابات المكتب توضيحا لمسائل وقرارات متعلقة بالسداد لحفظه في السجلات كما قدموا توصيات لتعزيز مركز الأمم المتحدة التفاوضي الذي حقق وفورات في التكاليف بلغت أكثر من ١,١ مليون دولار.

٣٧ - ويرى مكتب المراقبة الداخلية، استنادا الى الخبرات المكتسبة من مراقبة المفاوضات الأولية، أن هناك حاجة لإجراء مزيد من الدراسة من أجل تقييم تكاليف وفوائد عملية السداد الجديدة لتقدير مدى معقولية أسعار التأجير الشامل وبدلات

يرى مكتب المراقبة الداخلية أن هناك حاجة الى إجراء مزيد من الدراسة من أجل تقييم تكاليف وفوائد منهجية السداد الجديدة للمعدات المملوكة للوحدات.

الدعم الذاتي الموافق عليها. وبالتالي اقترح المكتب أن تجري إدارة عمليات حفظ السلام حسابات متوازنة للسداد بموجب النظامين القديم والجديد وتقتصر إدخال أية تعديلات ضرورية في أسعار التأجير والدعم الذاتي التي وافقت عليها الجمعية العامة. وتقوم الإدارة حاليا بإعداد تقرير يقدم الى الجمعية العامة يتضمن توصيات لتحسين تنفيذ نظام السداد الجديد.

#### خطة عمل لتحسين الضوابط في بعثات حفظ السلام

٣٨ - وضعت إدارة عمليات حفظ السلام خطة عمل لمعالجة جوانب الضعف العامة التي تم التعرف عليها من مراجعات الحسابات الداخلية والخارجية السابقة، وذلك كتدبير لتحسين الضوابط الداخلية في بعثات حفظ السلام. وتهدف خطة العمل الى معالجة نواحي الضعف المحددة في الإطار الأوسع للاستعانة بضوابط إدارية معززة، بدلا من اعتماد نهج تدريجي لإزاء المشاكل. وتشمل خطة العمل اجراءات استهلكت

وتقدم المشورة للإدارة من أجل اتخاذ القرارات. ويرد أدناه وصف موجز لهذه المهام.

#### مشروع إدارة المواد

٣٣ - بدأت إدارة عمليات حفظ السلام في عام ١٩٩٦ مشروعا لاستعراض إدارة الموجودات من المعدات غير القابلة للاستهلاك المستخدمة في بعثات حفظ السلام في أنحاء العالم والمخزونة في قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي، بإيطاليا. وقدم الفريق الاستشاري التابع لمكتب المراقبة الداخلية المشورة الفنية بشأن النهج الذي يتبع في المشروع ومنهجية تصميم النظام وإدارة المشروع.

#### فرقة العمل المعنية ببديل الإقامة المخصص للبعثات

٣٤ - وفرت الخدمات الاستشارية لفرقة العمل المشتركة التي أنشأها مكتب إدارة الموارد البشرية وإدارة عمليات حفظ السلام لتبسيط وتوضيح قواعد بدل الإقامة المخصص للبعثات وإنشاء نظام جديد لها. وقدم الفريق الاستشاري التابع لمكتب المراقبة الداخلية تقييمات مكتوبة لمشاريع السياسات والاجراءات، واقترح عددا من التغييرات لتسهيل تنفيذ النظام الجديد. ويجري إصدار تعميم إداري جديد عن بدل الإقامة المخصص للبعثات نتيجة للأعمال التي قامت بها فرقة العمل.

#### المشروع الشامل لشراء المركبات

٣٥ - قدم الفريق الاستشاري التابع لمكتب المراقبة الداخلية تقييما مستقلا لعملية التقييم الفني التي تستخدمها إدارة عمليات حفظ السلام في تقييم المقترحات الواردة من صانعي المركبات، اقترح فيه طرقا لتعزيز عملية التقييم وتيسير إدارة العقد.

#### ٣ - مسائل أخرى

#### منهجية جديدة لسداد تكلفة المعدات المملوكة للوحدات

٣٦ - في عام ١٩٩٦، بدأت إدارة عمليات حفظ السلام تسديد مبالغ الى الدول المساهمة بقوات نظير نفقات المعدات المملوكة للوحدات في إطار منهجية التأجير

تلك الكوارث؛ و (ب) تعزيز الاستجابة المنسقة من جانب الأمم المتحدة لمواجهة الحالات الطارئة الإنسانية.

٤١ - والاتجاه العام للتقرير هو أنه يتعين فيما يتعلق بحالات الطوارئ التي تتطلب استجابة منسقة، أن تركز الإدارة على تقديم الدعم إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وعلى تنسيق المساعدة في حالات الطوارئ دون أن تقوم هي ذاتها بتنفيذها، وأنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام إلى برامج الحد من الكوارث الطبيعية. وقد قدمت توصيات تراعي نتائج مراجعة حسابات الإدارة، المشار إليها في الفقرة ٤٣ أدناه، وذلك في جملة أمور بشأن ما يلي:

- (أ) قواعد واجراءات الأمم المتحدة الخاصة في حالات الطوارئ؛
- (ب) الدعم المقدم من إدارة الشؤون الإنسانية داخل البلدان، في مجال تنسيق برامج الحد من الكوارث؛
- (ج) متابعة إدارة الشؤون الإنسانية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية؛
- (د) تقديم الدعم من جانب إدارة الشؤون الإنسانية إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛ تبسيط التنسيق الميداني؛
- (هـ) الاتفاق المبكر بشأن توزيع المسؤوليات؛ القدرة على التنبؤ بالتنفيذ استجابة لحالات الطوارئ؛
- (و) النداءات التي تصدر قبل النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات؛
- (ز) الرصد العالمي والمساعدة في حالات الطوارئ؛

(ح) التشجيع على الاهتمام بالقضايا والمسائل الإنسانية من جانب هيئات صنع السياسات في الأمم المتحدة؛

(ط) تنسيق الأنشطة الأخرى بخلاف المساعدة الإنسانية؛

(ي) تعزيز القدرة على توفير تحليلات تتعلق بالإنذار المبكر إلى الأمين العام

واتخذت لمعالجة نواحي الضعف في كل من إدارة النقدية؛ والمراقبة المالية ومراقبة الحسابات والميزانية؛ والمشتريات؛ وإدارة الموجودات؛ وإدارة العمليات الجوية والمركبات؛ وإدارة شؤون الموظفين. ومكتب المراقبة الداخلية يحي الإدارة لاتباعها هذا النهج ويعتقد أنه سيساعد في الجهود الشاملة المبذولة لتحسين عمليات المراقبة الداخلية في المنظمة.

### قوة الأمم المتحدة في قبرص

٣٩ - في تموز/يوليه ١٩٩٦، تلقت شعبة الإدارة الميدانية والسوقيات تقريراً عن محاولة لتجنيد موظف خدمات المطاعم التابع لقوة الأمم المتحدة في قبرص في مخطط للاحتيال على الأمم المتحدة. وقد سجل الموظف المذكور ما دار في اجتماع مع موظف خدمات المطاعم السابق والمورد والموظف المالي الأقدم في قوة الأمم المتحدة في قبرص تم أثناءه ذكر تفاصيل المخطط. وأحالت الشعبة التقرير إلى قسم التحقيقات. وخلال التحقيق ثبت أن موظف خدمات المطاعم مشترك في مخطط مستمر للاحتيال على المنظمة بسحب أموال من حساب البعثة لشراء حصص الأغذية الطازجة - أي الفواكه والخضروات التي تقدم لقوات حفظ السلام. وكشف التحقيق عن أن موظف خدمات المطاعم قد تستر على خسائر في ذلك الحساب وقدم مستندات تبين أن رصيد الحساب حوالي ١٠٠ ٠٠٠ دولار بينما، في الواقع، كان فيه عجز يبلغ حوالي ٤٥٠ ٠٠٠ دولار. ووجه الاتهام إلى موظف خدمات المطاعم، ونظرت اللجنة التأديبية المشتركة في الدعوى ولم تقبل الدليل المسجل على أنه دليل قاطع. وقام الأمين العام بعد استعراض المسألة برافد موظف خدمات المطاعم. وقام كبير الموظفين الإداريين بقوة الأمم المتحدة في قبرص، بناء على مشورة المستشار القانوني واللجنة المحلية للعقود، باستبعاد مورد حصص الأغذية الطازجة كبائع معتمد. ويقوم بائع جديد حالياً بتوريد حصص الإعاشة.

### باء - الأنشطة الإنسانية والأنشطة ذات الصلة

#### ١ - إدارة الشؤون الإنسانية

٤٠ - استعرض التقرير<sup>(١)</sup> المتصل بالتقييم المتعمق لإدارة الشؤون الإنسانية إنجازات الإدارة ونواحي القصور بها فيما يتعلق بـ (أ) تعزيز برامج الحد من الكوارث الطبيعية وتعبئة الإغاثة الطارئة عند وقوع

وكرواتيا وكوت ديفوار ويوغوسلافيا. وبالإضافة إلى ذلك، روجعت حسابات وظائف الدعم في مقر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مثل إدارة الأصول، والمنح الدراسية، والاستعانة بمصادر خارجية في خدمات التنظيف والنشر، ورصد لجان العقود المحلية.

شملت مراجعة الحسابات التي قام بها مكتب المراقبة الداخلية نفقات تربو على ١٥٠ مليون دولار في ١٤ برنامجا قطريا من برامج لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٤٥ - ونظرا لأن المفوضية تنفق حوالي ٥٠ في المائة من أموالها عن طريق شركائها التنفيذيين (أي الحكومات فضلا عن المنظمات المحلية والدولية وغير الحكومية) كرس قسم مراجعة حسابات المفوضية في مكتب المراقبة الداخلية، جانبا كبيرا من جهوده لمراجعة حسابات تلك الهيئات. وكشفت تلك المراجعات عن نواحي قصور مختلفة في المراقبة المالية، فضلا عن مشاكل متكررة مثل تأخر إعداد التقارير المالية والسردية أو عدم موثوقيتهما، مما يجعل من المتعذر على المفوضية تحديد نطاق استخدام الأموال في الأغراض التي كان من المزمع استخدامها فيها. وفي بعض الحالات، أعاد الشركاء التنفيذيون تقارير عن المبالغ المدرجة في الميزانية عوضا عن النفقات الفعلية. وكذلك لم يتم دائما تلقي شهادات مراجعة حسابات مشاريع المفوضية، من الشركاء المنفذين، وفي أحد البرامج الرئيسية التي تعاقدت فيها المفوضية على خدمات مراجعي حسابات تجاريين لمواجهة هذه المشكلة، تطلب الأمر أن يكون أكثر من ٥٠ في المائة من آراء مراجعة الحسابات مشفوعا بتحفظات لعدم كفاية نظم إعداد التقارير المالية. وبدا أن قصور الهياكل الأساسية المالية في البرامج الميدانية يشكل سببا رئيسيا لحدوث هذه المشاكل، وسوف يتعين على المفوضية أن توفر استثمارات إضافية في هذا المجال إذا أريد تحسين الإدارة المالية لشركائها المنفذين. وبعد تقديم شهادات مراجعة الحسابات إلزاميا بالنسبة للشركاء التنفيذيين، وتجري المفوضية مشاورات مع

وأعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛

(ك) التنسيق المعزز مع برامج ووكالات التنمية؛

(ل) نشر الدروس المستفادة وأفضل الممارسات.

٤٢ - وناقشت لجنة البرنامج والتنسيق التقرير في دورتها السابعة والثلاثين، وأعربت عن التقدير لما اتسم به من جودة طابعه الشامل. ورهنا بمختلف الآراء التي أعربت عنها الوفود أثناء المناقشة، وبما سيتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة فيما بعد من قرارات بشأن تنسيق المساعدة الإنسانية في دورتيهما القادمتين أيدت اللجنة التوصيات من ١ إلى ١٢ و من ١٤ (ب) إلى ٢٢ من التقرير. ورأت اللجنة ضرورة إحالة التقرير المتعلق بالتقييم المتعمق، فضلا عن استنتاجات وتوصيات اللجنة بشأنه، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيه في دورته العادية في عام ١٩٩٧ في إطار البند المعنون "المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث"<sup>(٧)</sup>.

٤٣ - وإلى جانب التقييم المتعمق أجرى مكتب المراقبة الداخلية أيضا مراجعة حسابات داخلية للإدارة فيما يتعلق بتنسيق الأنشطة الإنسانية في الميدان. وقدمت مراجعة الحسابات التي شملت القيام بزيارات لمواقع مختلفة في أنغولا وسيراليون، سلسلة من التوصيات الإدارية والتنظيمية.

## ٢ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٤٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت مراجعة الحسابات التي قام بها مكتب المراقبة الداخلية نفقات تربو على ١٥٠ مليون دولار في البرامج القطرية الـ ١٤ التالية: إيطاليا وبنغلاديش وبوركينا فاسو والبوسنة والهرسك وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال والسودان وغينيا والفلبين وقبرص

القروض سيئا بصفة خاصة. وفي إحدى الحالات ذكرت المفوضية حسابات القبض الخاصة بها بما يزيد عن قيمتها الحقيقية، بحوالي ١,٤ مليون دولار لعدم تسجيل مدفوعات القروض. وتقوم المفوضية بوضع الصيغة النهائية لتعليمات بشأن إدارة الصناديق الدائرة.

٤٨ - وحدد مراجعو الحسابات أيضا بعض نواحي القصور الإدارية الأخرى المتعلقة بمسائل مثل الشراء. فقسم الإمدادات والنقل في مقر المفوضية لا يستشار في كل الحالات، وفي بعض الحالات كانت المشتريات في الميدان أكثر تكلفة مما لو كانت قد جرت دوليا. وقام شريك منفذ في إحدى البلدان بشراء شاحنة بتكلفة تبلغ ٢٠٠٠ دولار للمركبة دون أن يستشير أولا قسم الإمدادات والنقل الذي أشار إلى أن سعر كل مركبة كان ينبغي ألا يتجاوز ٢٦٠٠٠ دولار. وعندما أبلغ مكتب المراقبة الداخلية المفوضية بذلك، استردت المفوضية التكلفة الزائدة وتبلغ ٩٠٠٠٠ دولار. وكشفت مراجعة حسابات نظام إدارة الأصول الجديد الذي تبلغ قيمته مليون دولار، والقصد منه تحسين ضوابط أصول المفوضية بصورة كبيرة، عن وجود مشاكل عديدة تتعلق بالتنفيذ. ووجد مكتب المراقبة الداخلية أن النظام مكتظ بينود قليلة القيمة. وعلاوة على ذلك، فوضت سياسة إدارة الأصول الجديدة سلطة مراقبة الأصول والتصرف فيها إلى المكاتب الميدانية، التي لم تستطع أحيانا كثيرة، النهوض بمسؤوليات التنفيذ بصورة كاملة نظرا لوجود مشاكل تتعلق بملاك الموظفين ومشاكل إدارية.

٤٩ - وكانت هناك أيضا مشاكل تتعلق بإدارة شؤون الموظفين في الميدان. فمثلا عين كثير من المكاتب الميدانية التابعة للمفوضية موظفين محليين تولى التعاقد معهم ودفع أجورهم شركاء تنفيذيون، مما أدى إلى تباين المعاملة بالنسبة لأولئك الموظفين عند مقارنتهم بالفئات الأخرى من موظفي المكاتب الميدانية. وتقوم المفوضية باستعراض هذه الممارسة.

#### ٣ - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

٥٠ - تلقى قسم التحقيق في مكتب المراقبة الداخلية تقريرا من المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، عن النتائج التي توصل إليها مراجعو حسابات الأونروا ومفادها أنه سحبت أموال من الأونروا عن طريق تقديم مطالبات زائفة لاسترداد النفقات الطبية نيابة عن لاجئين

مكتب المراقبة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات الخارجيين بشأن الإجراءات المحسنة.

٤٦ - وكشفت مراجعة الحسابات التي قام بها مكتب المراقبة الداخلية عن أن موظفي المفوضية الميدانيين لم ينشطوا أحيانا في تحصيل الأرصدة غير المنفقة، التي قام الشركاء التنفيذيون بإخفائها في بعض الحالات.

في أحد البرامج الرئيسية التي تعاقدت فيها المفوضية على خدمات مراجعي الحسابات التجاريين تطلب الأمر أن يكون أكثر من ٥٠ في المائة من آراء مراجعة الحسابات مشفوعا بتحفظات لقصور نظم إعداد التقارير المالية للشركاء المنفذين.

وفي إحدى الحالات، لم يتخذ الشريك الحكومي المنفذ أي إجراءات لتصحيح المخالفات المالية التي كشفت عنها مراجعة الحسابات. ولاستعراض أنشطة هذا المشروع، تطلب الأمر من مراجعي الحسابات في مكتب المراقبة الداخلية إعادة إنشاء الحسابات من واقع السجلات المصرفية التي تغطي الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦، نظرا لأن وثائق المشروع كانت في حالة سيئة جدا. واكتشف مراجعو الحسابات تحويلات داخلية كبيرة بين حسابات ١٠ مصارف، تقدر قيمتها بمبلغ ٦,٥ مليون دولار من أصل مبلغ ١٥ مليون دولار أفاد بها الشريك المنفذ. ومع أنه كان يفترض ألا تستخدم هذه الحسابات إلا بالنسبة لأموال مشروع المفوضية، حدد مراجعو الحسابات زهاء ٢ مليون دولار "كأموال" تزيد على تحويلات المفوضية. ولم يكن هناك ما يبرر بعض هذه التحويلات. ويحتمل أن الهدف من ذلك كان نقل الأجزاء غير المستخدمة من أموال المفوضية إلى أنشطة غير ذات صلة. ومن ناحية ثانية، حدد مراجعو الحسابات رصيدا لم ينفق يبلغ ٩٠٠٠٠ دولار واستردوه. وتتابع المفوضية هذه الحالة بمساعدة مكتب المراقبة الداخلية.

٤٧ - وتستخدم الصناديق الدائرة بصورة متزايدة لأغراض تجارية وأغراض أخرى كوسيلة لتشجيع الاكتفاء الذاتي بين السكان اللاجئين. غير أنه لم يتوفر إلا القليل من التوجيه، كما وجد كل من مكاتب المفوضية والشركاء المنفذين صعوبة في إدارة هذه الصناديق الدائرة ووضع تقارير عنها. وكان تسجيل تحصيل

فقد أقيم هيكل تنظيمي جديد وأعدت المعلومات المناظرة المتعلقة بالمهارات. كما تم نقل الموظفين لتلبية احتياجات جديدة وأدخلت تحسينات في نظام قاعدة البيانات.

بذلت جهود ملموسة لتناول التوصيات الأساسية لعملية التفتيش التي قام بها مكتب المراقبة الداخلية لمركز حقوق الإنسان.

٥٤ - وفيما يتعلق بالقضية الأساسية وهي تعزيز القدرة الفنية والبحثية للمركز، لوحظ أنه لم يول إلا اعتبار ضئيل جدا لبناء الهيكل الأساسي اللازم من الموظفين ذوي النوعية الجيدة. ومن ثم لا تزال الشواغل على المستوى الإداري المتوسط تملأ داخليا ولا تزال المهارات عند هذا المستوى متفاوتة. وتعزو الإدارة عدم قدرتها على تعيين مواهب جديدة إلى تجميد التعيين المفروض منذ عام ١٩٩٦. ويرى مكتب المراقبة الداخلية ضرورة بذل جهود خاصة لملء الشواغل المقبلة عن طريق التعيين الخارجي، من أجل الحصول على الدراية الفنية اللازمة لتعزيز القدرة التحليلية والبحثية للمركز. وفي هذا الصدد، لوحظ أن هذا الجانب يتم تناوله من خلال ممارسة نقل الموظفين، مما يوفر لإدارة المركز الفرصة لإضفاء الطابع النظامي على معظم الموظفين المؤقتين المؤهلين الذين أظهروا قدرتهم في النواحي الموضوعية والبحثية.

لا تزال الحالة تدعو إلى القلق فيما يتعلق بالإشراف والإدارة.

٥٥ - لا تزال الحالة تدعو إلى القلق فيما يتعلق بالإشراف والإدارة. فعلى مدى السنتين الماضيتين دأب مكتب المراقبة الداخلية على التأكيد بصورة مستمرة على مدى إلحاح إقامة نظام لرصد تنفيذ الأعمال، وتقييم نتائجها، ولم يظهر بعد ذلك النظام إلى حيز الوجود، كما لم تظهر الخطط المتعلقة بإقامته. ورغم أن تحديد وظيفة من الرتبة ف - ٥ (موظف إدارة برنامج) للإشراف على أعمال الهيكل الجديد يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح، فإن نجاح ذلك سوف يعتمد بصورة كبيرة على درجة التزام الإدارة بموضوع أعم وهو المراقبة الداخلية والمساءلة. وفي هذا الصدد، لا بد أن تعزز الإدارة وعي الموظفين بضرورة مساءلة كل منهم

فلسطينيين مسجلين. وحدد التحقيق الذي قام به مكتب المراقبة الداخلية أن الذي ارتكب هذا التدليس موظف سابق في المكتب الميداني للصفة الغربية في القدس الشرقية تابع للأونروا، قام باستخدام أرقام تسجيل مزيفة للاجئين، مع خلطها بأسماء تنتمي لعائلته الممتدة ليختلس من الأونروا زهاء ٣٥٥٠٠٠ دولار على مدى الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥. واستطاع ذلك الموظف السابق مستغلا معرفته بالاجراءات الداخلية للأونروا أن يقوم بتزييف وثائق، وتقارير طبية وفواتير من مستشفيات (في إحدى الحالات كان المستشفى لا يزال قيد الإنشاء)، من أجل تقديم مطالبات مزيفة لاسترداد نفقات طبية تكبدها من يفترض أنهم لاجئون فلسطينيون مؤهلون. وكشف التحقيق عن ٢٠٩ حالة تدليس بما في ذلك ١٩١ حالة شملت استخدام عائلته الممتدة.

٥١ - وأجرى مكتب التحقيق أيضا استعراضا للضوابط الداخلية داخل الأونروا عقب التحقيق الجنائي وقدم عدة توصيات لتعزيز تلك الضوابط بغية الحد من أي إساءة أخرى لاستخدام النظام في المستقبل. وهناك مجال آخر يتطلب تمحيصا أوثق داخل الأونروا وهو إدارة الميزانيات المخصصة ومراقبة النفقات في مواجهة المخصصات. ولقد أدى الاخفاق في هذا المجال إلى إطالة أمد التدليس.

أكد التحقيق الذي قام به مكتب المراقبة الداخلية أن التدليس ارتكبه موظف سابق في المكتب الميداني للأونروا في القدس الشرقية بالصفة الغربية، قام باستخدام أرقام تسجيل مزيفة للاجئين، مع خلطها بأسماء تنتمي لعائلته الممتدة، من أجل اختلاس قرابة ٣٥٥ ٠٠٠ دولار من الوكالة.

٥٢ - وتتخذ إدارة الأونروا إجراءات تصحيحية فيما يتعلق بالضوابط الداخلية. وقد أحييت القضية الجنائية إلى الأونروا من جانب كل من السلطات الاسرائيلية والفلسطينية توطئة لإقامة الدعوى.

#### ٤ - مركز حقوق الإنسان

٥٣ - بذلت جهود ملموسة من أجل تناول التوصيات الأساسية لعملية التفتيش التي قام بها مكتب المراقبة الداخلية لمركز حقوق الإنسان (انظر A/49/892). واكتسبت هذه الجهود قوة دافعة أثناء خريف عام ١٩٩٦، بعد بداية بطيئة جدا طوال عام ١٩٩٥. ومن ثم



المكتب مراجعة للحسابات من أجل تقدير التقدم المحرز في إصلاح عملية الشراء بتنفيذ التوصيات التي قدمها فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالمشتريات في تقريره المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وبالأخص، يتوقع من مراجعة الحسابات أن تثبت الحالة الراهنة لعملية تنفيذ الإصلاح، وأن تقيم جودة التنفيذ، وأن تحلل الصعوبات التي تواجهها الإدارة في خلال تنفيذ الإصلاحات؛ وأن توصي بإدخال تحسينات حسب المقتضى. ومراجعة الحسابات تركز على الشراء لعمليات حفظ السلام وستتناول عدة مجالات محددة، منها المنحى الإداري والتنافس وقياس الأداء والموارد البشرية ومصادر الإمداد وتنظيم وظيفة الشراء. ويعتزم مكتب المراقبة الداخلية أن يقدم تقريراً عن النتائج إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين.

#### ٢ - الاستعانة بالمصادر الخارجية

٥٩ - اضطلع مكتب المراقبة الداخلية، بناءً على طلب الجمعية العامة، باستعراض شامل تناول الاستعانة بالمصادر الخارجية، وشمل العمليات في المقر والمكاتب الموجودة خارج المقر وبعثات مختارة لحفظ السلام (A/51/804\*، المرفق). وأظهر الاستعراض، الذي استند إلى مراجعة حسابات مباشرة لعقود وخدمات يفوق عددها الـ ٢٥ وتجاوز قيمتها الـ ١٠٠ مليون دولار، أن الاستعانة بمصادر خارجية يمكن إذا ما أديرت إدارة مناسبة أن تكون وسيلة ناجعة لتحقيق الكفاءة والفعالية وتخفيض التكاليف. وبالإضافة إلى أن الاستعانة بالمصادر الخارجية توفر الخبرة الفنية التي تحتاجها الأمم المتحدة لاستكمال خبرة موظفيها، وجدت الدراسة أن تلك الاستعانة يمكن أن تسمح لمديري البرامج بالتركيز على الأنشطة الموضوعية وبرنامج المهام الرئيسية للمنظمة. وانطوى التقرير على العديد من الملاحظات والتوصيات المتعلقة بمسائل من قبيل الحاجة إلى: سياسة على نطاق المنظمة بشأن الاستعانة بالمصادر الخارجية؛ والكفاءة في إدارة عملية الشراء بالاستعانة بمصادر خارجية وتوحيد طلبات تقديم العروض؛ وتحسين التدريب؛ وقيام مديري البرامج بإجراء تقييم أفضل لأداء البائعين؛ وإنشاء مركز تنسيق للاستعانة بالمصادر الخارجية داخل إدارة شؤون الإدارة والتنظيم لتحديد المجالات المحتملة للاستعانة بالمصادر الخارجية وللمساعدة على تقدير التكاليف والمنافع. وقد أبلغت الإدارة مكتب المراقبة الداخلية أنها تؤيد التوصيات، واتخذت إجراءات لتعزيز رصد أداء البائعين وتنفيذ الشكل الموحد لطلبات تقديم العروض.

وتقبلهم لمراقبة الذات وتقييم الذات كجزء لا يتجزأ من المسؤوليات الإدارية.

٥٦ - وبقدر ما يتعلق الأمر بإدارة المركز، فبالرغم من إدخال تحسينات في مجال المراقبة المالية، لا يزال هناك مع ذلك عدد من أوجه القصور فيما يتعلق بإدارة شؤون الموظفين، ومعالجة المتطلبات المتصلة بزيادة حجم العمل والناجمة عن مشاركة المركز في العمليات الميدانية. ولئن أمكن حل المشكلة جزئياً من خلال توفير موارد إضافية، إلا أنها تحتاج أيضاً إلى مزيد من الطاقة والاستجابة لمواضيع شؤون الموظفين المتعددة الجوانب من جانب الإدارة. وتعد الإدارة المستتيرة والمستعدة للإصغاء للحوار البناء وإقامة مثل ذلك الحوار مع الموظفين ضرورية في هذه المرحلة حيث لا يمكن تفادي درجة كبيرة من عدم الاستقرار بسبب قلق الموظفين بشأن الاحتمالات المتعلقة بوظائفهم.

#### ٥ - مكتب منسق الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية للعراق

٥٧ - أنشئ مكتب منسق الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية للعراق من أجل تسهيل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). وهذا القرار يجعل المجلس مسؤولاً عن أربع مهام، هي: (أ) بيع نفط عراقي ومنتجاته النفطية؛ (ب) شراء إمدادات المساعدة الإنسانية والتأكد من وصولها إلى العراق وتوزيعها فيه؛ (ج) تقديم تقارير عن كفاية الإمدادات الإنسانية وتوزيعها توزيعاً عادلاً؛ (د) إنشاء حساب ضمان. ونظراً لشدة ضخامة الإيرادات المستهدفة (نحو بليون دولار في كل ثلاثة أشهر) ولتعقد مسؤوليات المنظمة بموجب القرار، عين مكتب المراقبة الداخلية في أيار/مايو ١٩٩٧، بناءً على طلب منسق المساعدة الإنسانية، مراجع حسابات مقيم للعراق للمساعدة على ضمان تنفيذ المكتب المهام المنوطة به بكفاءة وفعالية.

#### جيم - المشتريات

##### ١ - إصلاح عمليات الشراء

٥٨ - ما زال الشراء مهمة حيوية تضطلع بها الأمم المتحدة، إذ بواسطته تحصل المنظمة على سلع وخدمات تفوق قيمتها ٥٠٠ مليون دولار سنوياً. وما زال الشراء يستحوذ على اهتمام بالغ من مكتب المراقبة الداخلية، وذلك نظراً لفداحة تكلفته والمخاطر التي ينطوي عليها ومن بينها قابليته للغش وسوء الاستعمال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى

تأخير لا لزوم لها وتشويشا وريبة بين بعض البائعين وموظفي الأمم المتحدة. ووجد التحقيق أيضا أدلة على مشاكل في عملية معالجة فواتير البائعين. وقدمت توصيات للمساعدة على إدارة عقود وعمليات الأمم المتحدة المتعلقة بالطيران، في المقر وفي البعثات معا.

اضطلع مكتب المراقبة الداخلية باستعراض شامل تناول الاستعانة بالمصادر الخارجية، وغطى عمليات في المقر وفي مكاتب موجودة خارج المقر وبعثات مختارة لحفظ السلام.

## ٢ - الخدمات الجوية

٦٣ - واستنادا إلى النتائج، أوصى مكتب المراقبة الداخلية بأن تبدأ الإدارات الفنية المنخرطة في أمور الطيران باتخاذ إجراءات تهدف إلى حذف أسماء البائعين الذين تبين أنهم انتهكوا أنظمة الأمم المتحدة والطيران الدولي من قائمة البائعين المعتمدين. وقد أبلغت هذه الإدارات البائع بما توصل إليه المكتب من نتائج. وسيعطى البائع فرصة للاستجابة مجددا لهذه المسائل قبل اتخاذ قرار نهائي بحذف أسمه من قائمة البائعين.

## ٤ - خدمات المطاعم

### عمليات خدمة المطاعم في المقر

٦٤ - عملا بطلب من الجمعية العامة، قام مكتب المراقبة الداخلية بمراجعة حسابات إدارة مرافق خدمات المطاعم في المقر التي يقوم متعهد بتشغيلها منذ عام ١٩٨٦ على أساس ترتيب يقوم على الربح والخسارة (A/51/802، المرفق). وعلى العموم، تبين من مراجعة الحسابات أنه بالرغم من أن الترتيب التعاقدى القائم قد ساعد على تجنب الخسائر المالية، لم تتحقق رغبة الجمعية العامة في جعل خدمات المطاعم تقوم على أساس التمويل الذاتي. وقد سمح للمتعهد بالاحتفاظ بجميع الأرباح دون أن يسدد للأمم المتحدة التكاليف التي تكبدتها لصيانة مرافق خدمات المطاعم. وهكذا، احتفظ المتعهد بأرباح بلغت ١٢ مليون دولار فيما بين عام ١٩٨٦ وعام ١٩٩٦، مع أنه لم يستثمر سوى رأس مال محدود. في حين قدمت الأمم المتحدة إعانات لعمليات خدمات المطاعم.

٦٥ - وكشفت مراجعة الحسابات أيضا أن هناك عدة مواطن ضعف أخرى في مجالات مثل رصد العمليات وأداء المتعهد والتفتيش الصحي واختيار البائعين. ولمعالجة هذه المشاكل، أورد التقرير سلسلة من التوصيات المحددة، نفذت جميعها في عقد خدمات المطاعم الجديد لعام ١٩٩٧. وفي إطار العقد الجديد، يتعين على المتعهد أن يسدد إلى الأمم المتحدة ما تتكبده من تكاليف متصلة بمرافق ومعدات خدمات المطاعم، وأن يدخل على رأس المال تحسينات جوهرية، بينما تتلقى الأمم المتحدة حصة من جزء من

٦٠ - تلقى قسم التحقيقات التابع لمكتب المراقبة الداخلية تقارير، بدءا من الفصل الثالث لعام ١٩٩٦، بشأن عمليات مخالفة لشراء خدمات طيران قام بها موظفون تابعون للأمم المتحدة وبشأن سوء سلوك صادر عن جهة تبيع الطائرات وعن وسيطها، ينطوي على محاولة التلاعب في عملية الشراء وتقديم وثائق مزيفة أو مضللة تتعلق بإعطاء الشهادة للطائرة وبصلاحيتها للطيران وتسجيلها.

٦١ - وبعد إجراء تحقيق مستفيض شامل، لم يمكن العثور على أي دليل يثبت عدم سلامة تصرفات موظفي الأمم المتحدة، سواء في البعثات أو في الأمانة العامة، في عملية شراء خدمات الطيران. ولكن التحقيق بيّن فعلا أن عدة بائعين كانوا ينتهكون في عملهم أنظمة الأمم المتحدة والطيران الدولي. كما أثبت التحقيق أن الأمم المتحدة تستعين أحيانا بخدمات بائعين مشكوك فيما لديهم من برامج سلامة وصيانة؛ وفي إحدى الحالات وجدت منظمة الطيران المدني الدولي أن أحد البائعين لا يمثل لمعايير الطيران الدولي الأساسية. وتبين أن بائعا آخر قدم للأمم المتحدة وثائق مزيفة أو مضللة تتصل بالتسجيل والصلاحية للطيران والشهادات الممنوحة للشركة من أجل إبرام عقود طيران مع الأمم المتحدة.

في إحدى الحالات، وجدت منظمة الطيران المدني الدولي أن أحد البائعين لم يمثل لمعايير الطيران الدولي الأساسية.

٦٢ - وتبين أن أحد البائعين استخدم أساليب متنوعة في محاولة لتأمين ميزة تجارية في عملية تقديم العطاءات للحصول على عقود الطيران. وتبين أن هذا البائع قد نظم عملية تقديم شكاوى لا أساس لها من الصحة ضد إجراءات اتخذها موظفو الأمم المتحدة في مسائل تتعلق بعقود الطيران مما سبب حالات

المصادرة واسترجاعها. وبعد استعراض هذه القضية الجنائية على يدي مدير شعبة التحقيقات الجنائية التابعة للشرطة الكينية، أحيلت إلى المدعي العام الكيني الذي قبلها. وأقيمت الدعوى الجنائية بشأنها. وأعرب مكتب المراقبة الداخلية عن تقديره لمدير شعبة الإدارة الميدانية والسوقيات، نظرا للدعم الذي قدمه شخصيا وللدعم الذي قدمه موظفون الذين أسهموا إسهاما مشهودا في هذا النجاح في استعادة المعدات؛ كما أعرب عن تقديره لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، نظرا لما أسهم به أحد موظفيه في نيروبي من خبرة فنية.

وقدم مكتب المراجعة الداخلية إلى الشرطة الكينية أدلة تثبت ملكية الأمم المتحدة لكل واحدة من المعدات، وبيانات تفصيلية أدلى بها كل عضو من أعضاء الفريق تتعلق بتعيين المعدات المصادرة واستعادتها.

٦٨ - كما قدمت النتائج ذات الصلة المستخلصة من هذا التحقيق إلى مكتب الشؤون القانونية لمساعدته في دعوى التحكيم التي رفعها هذا البائع. ورغم أن الأمم المتحدة اعترفت بأن بعض المبالغ النقدية مستحقة للبائع عملا بشروط العقد، فإن الـ ٢٠ مليون دولار التي يدعي البائع أنها مستحقة له تتجاوز كثيرا ذلك المبلغ. وقد جرى استخدام الأدلة المستخلصة في مجرى التحقيق استخداما فعالا. وكان المبلغ النهائي الذي حكم به أقل من ثلث المبلغ المدعى به.

#### ٥ - لجان العقود المحلية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٦٩ - إن لجان العقود المحلية مأذون لها من لجنة العقود بالمقر بشراء سلع وخدمات محددة من موردين محليين وموردين إقليميين، أو أي من الفئتين، على ألا تتجاوز عموما حد الإنفاق المحدد بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار. وأظهرت مراجعة للحسابات اضطلع بها مكتب مراجعة الحسابات أن عمليات لجان العقود المحلية والرصد الذي تضطلع به لجنة العقود بالمقر يتطلبان مزيدا من التحسين. وفي إحدى الحالات، أذنت لجنة محلية بـ ٣٦ عملية شراء بموجب إجراءات الطوارئ قيمتها ٥,٣ ملايين دولار دون علم لجنة العقود بالمقر. وفي حالة أخرى، تابعت اللجنة المحلية عملها بعد انقضاء مفعول الإذن المعطى لها، نظرا لأن لجنة العقود بالمقر لم تبلغ

المبيعات الإجمالية هنا بتحقيق حد أدنى من المبيعات قدره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار سنويا.

بموجب العقد الجديد، يتعين على المتعهد أن يسدد إلى الأمم المتحدة ما تتكبده من تكاليف متصلة بمرافق ومعدات خدمات المطاعم، وأن يدخل على رأس المال تحسينات جوهرية، بينما تتلقى الأمم المتحدة حصة من جزء من المبيعات الإجمالية.

#### التحقيقات

٦٦ - في آب/أغسطس عام ١٩٩٦، تلقى قسم التحقيقات تقريراً عن اختلاس بائع يقدم خدمات المطاعم إلى بعثات حفظ السلام كمية كبيرة من معدات الأمم المتحدة. فضلا عن ذلك، تشير المعلومات الإضافية التي حصل عليها المحققون في نيروبي ونيويورك، وتدعم التقرير الأصلي، إلى أن المعدات المختلصة كانت على متن عدة مراكب مملوكة للبائع في أثناء احتجاجها في مومباسا، بكينيا، وقدمت هذه المعلومات إلى الشرطة الكينية، التي قامت على الفور ببدء تحقيق. ودعمًا لتحقيق الشرطة، شكل مكتب المراقبة الداخلية فريقًا مؤلفًا من خمسة أشخاص ينتمون إلى المكتب وشعبة الإدارة الميدانية والسوقيات ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، لمساعدة الشرطة الكينية على التعرف على معدات الأمم المتحدة واسترجاعها خلال عملية صعبة من الوجهة السوقية استغرقت ستة أسابيع في مومباسا. وعملت الشرطة الكينية انطلاقًا من قواعد بيانات الأمم المتحدة، واستنادًا إلى معرفة أعضاء الفريق الخاصة بمعدات الأمم المتحدة، وباستخدام الخبرة الفنية السوقية والضرورية التي قدمها موظفو شعبة الإدارة الميدانية والسوقيات المنتدبون للعمل في هذه القضية. وأدى تفتيش مراكب البائع، الذي قامت به الشرطة الكينية، إلى العثور على معدات الأمم المتحدة المسروقة، بما فيها مركبات وصهاريج تبلغ قيمتها على أقل تقدير نحو ٤٠٠ ٠٠٠ دولار.

٦٧ - وقدم محققو مكتب المراجعة الداخلية إلى الشرطة الكينية أدلة تثبت ملكية الأمم المتحدة لكل واحدة من هذه المعدات، وبيانات تفصيلية أدلى بها كل عضو من أعضاء الفريق تتعلق بتعيين المعدات

تنفيذية، من قبيل الاستعانة بالجهات الخارجية. وقد ضمت تقديرات الميزانية المنقحة، التي قدمها الأمين العام، معظم هذه التوصيات.

### ٣ - المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

تبين للمكتب وجود تخفيضات لا تقل قيمتها عن ٦ ملايين دولار نتيجة لطلبات الوظائف غير المدعومة بالمستندات والطلبات المزدوجة وإسقاطات الانفاق غير الضرورية.

اللجان المحلية بانتهاء فترة الإذن إلا بعد تاريخ الانقضاء الفعلي. وأوصى المكتب بتحسين الإبلاغ والرصد؛ والنظر في أمر إيفاد موظف مشتريات بصورة مؤقتة إلى المكاتب التي أنشئت فيها لجان العقود المحلية حديثاً؛ وتنبيه اللجان المحلية قبل موعد انتهاء الإذن. وقد اتخذت المفوضية إجراءات تصحيحية. واعتباراً من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، بات على جميع لجان العقود المحلية أن تقدم تقارير كل ثلاثة أشهر إلى لجنة العقود بالمقر.

### دال - المشاكل المصادفة في إنشاء الهيئات الجديدة

#### ١ - ملاحظات عامة

٧٠ - حسبما جاء في تقرير السنة السابقة، اعتمدت الدول الأعضاء كثيراً على المنظمة في السنوات الأخيرة لمساعدتها على التصدي للتحديات والمشاكل الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي؛ وهي تتطلب في الغالب إنشاء هيئات جديدة. ويتضح، من منظور المراقبة، أن مرحلة بدء أي هيئة جديدة هي مرحلة محفوفة بالمخاطر، نظراً لوجود عوامل من قبيل ضغوط الوقت، ونقص الخبرة الفنية، وسوء التخطيط، وعدم كفاية الموارد المخصصة، وقد واصل مكتب المراجعة الداخلية إيلاء الأولوية في مجال مراجعة الحسابات لإنشاء الهيئات الجديدة ليتسنى الوقوف على المشاكل وحلها في أقرب وقت ممكن. ومثلما جرى في فترة الإبلاغ السابقة، تركّز قدر كبير من جهود المكتب في مجال العمل هذا ذي الأولوية على المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا.

#### ٢ - المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٧١ - قام مكتب المراقبة الداخلية، بناءً على طلب من الجمعية العامة (القرار ٢١٢/٥٠ جيم)، بتقييم احتياجات المحكمة من الموارد اللازمة في عام ١٩٩٧، وهي مبينة في ميزانيتها المقترحة التي تبلغ ٦٨,٧ مليون دولار، وتمثل زيادة قدرها ٣٣,٣ ملايين دولار (٩٤ في المائة) بالمقارنة باعتماد عام ١٩٩٦ وزيادة في عدد الوظائف قدرها ١٩٧ وظيفة. وأظهر تقرير المكتب (A/51/824)، المرفق) أن هناك تخفيضات لا يقل قدرها عن ٦ ملايين دولار تُعزى إلى طلبات وظائف ليس لها ما يبررها وفيها ازدواجية، فضلاً عن إسقاطات لنفقات غير ضرورية. ويمكن تحقيق وفورات إضافية تبلغ نحو ٥,٥ ملايين دولار إذا درست بشكل كامل بدائل لتشييد قاعة ثانية للمحكمة وتجهيزها (عقد جلستين متزامنتين مثلاً في قاعة المحكمة الموجودة). ويمكن تحقيق تخفيضات أخرى في الميزانية بدراسة إمكان إجراء تحسينات

٧٢ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٣/٥٠ جيم المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، أن يقوم المكتب بعملية معاينة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بغية تحديد المشاكل والتوصية بتدابير لتعزيز كفاءة استخدام الموارد، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إليها في دورتها الحادية والخمسين. وفي وقت اتخاذ ذلك القرار، كان المكتب قد تلقى بالفعل عدة شكاوى بشأن وجود أوجه نقص وخلل في عمليات المحكمة. وقد أرسل إلى كيغالي وأروشا في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ فريق من مراجعي الحسابات والمحققين لمقابلة كبار المسؤولين وسائر الموظفين بالمحكمة، وكذلك الخبراء المعارين؛ وإجراء عمليات معاينة في الموقع للممتلكات والمرافق. وأجريت مقابلات أخرى مع موظفي الأمانة العامة في المقر ومع المسؤولين الحاليين والسابقين في المحكمة. ومنذ ذلك الحين عولجت بعض المشاكل الرئيسية واتخذت بالفعل إجراءات تصحيحية في عدد من المجالات الأساسية.

٧٣ - وفي حين لم يؤكد التقرير (A/51/789، المرفق) الادعاءات بوقوع ممارسات تنطوي على الفساد، كالمحاباة والعنصرية وإساءة استخدام الأموال من جانب المديرين، فإنه كشف عن وجود أخطاء وعيوب خطيرة في معظم أعمال المحكمة. وفي أروشا وكيغالي كان الوضع منطوياً على مشكلات منذ إنشاء المحكمة وخاصة من الناحيتين التاليتين أثرت ترتيبات التمويل القصيرة الأجل على سير عمل المحكمة وحدت من قدرتها على تعيين موظفين متمرسين؛ أعاق قرار الفصل الجغرافي بين مكتب المدعي العام وأجهزة المحكمة الأخرى الاتصالات بين الموقعين وأسهم في توتر العلاقات بين مكتب المدعي العام وقلم المحكمة.

جهاز على حدة، وبخاصة الفصل بين  
قلم المحكمة ومكتب المدعي العام؛

(ج) وضع استراتيجيات وآليات لتحقيق تلك  
الأهداف ولحل الخلافات الداخلية  
بصورة تتسم بالشفافية.

٧٦ - والكثير من الأعمال التي أنجزها المسجل تعين  
القيام بها في ظروف صعبة ودون الحصول على الدعم  
اللازم من مقر الأمم المتحدة. وقد أبلغ المكتب مرارا من  
جانب موظفي الأمانة العامة ومسؤوليها بأن المحكمة  
ليست من مسؤوليات أية إدارة بالأمانة العامة؛ ولذلك  
فإن المحكمة لم تتلق التوجيه والمساعدة اللازمين لها.

٧٧ - ويرى مكتب المراقبة الداخلية أن سبب هذه  
المشكلة هو سوء فهم، أو على الأقل مبالغة في تفسير،  
طلب مجلس الأمن بأن تنشأ المحكمة على أنها هيئة  
مستقلة. والاستقلال القضائي للمحكمة هو أمر لا شك  
فيه، ولكن المحكمة تعمل بالفعل تحت سلطة الأمم  
المتحدة وبالتمويل الذي توفره، ومن ثم فإنها تخضع  
لقواعد المنظمة وأنظمتها ومراقبتها. وعندما أخذت  
المنظمة على عاتقها مسؤولية إنشاء المحكمة، أخذت  
على عاتقها أيضا مسؤولية تأمين قدرتها على العمل  
بفعالية مع مراعاة القصد من إنشاء المحكمة وهو أن  
تقدم إلى العدالة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب  
أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات  
المنظمة والواسعة النطاق والصارخة للقانون الإنساني  
الدولي في رواندا والدول المجاورة.

٧٨ - وفي شباط/فبراير عقد الأمين العام اجتماعا  
لمسؤولين رفيعي المستوى في المحكمة وفي الأمانة  
العامة لمناقشة تقرير مكتب المراقبة الداخلية، وصاغ  
تدابير لمعالجة الحالة من بينها تعيين مديرين جدد.

٧٩ - وتقرر أن يقوم فريق من مراجعي الحسابات  
والمحققين تابع لمكتب المراقبة الداخلية بزيارة لأروشا  
وكيغالي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ للتحقق من التقدم  
المحرز بشأن التوصيات الواردة في التقرير.

#### ٤ - منسق الأمم المتحدة الخاص للأراضي المحتلة

٨٠ - كشفت مراجعة حسابات مكتب المنسق الخاص  
للأراضي المحتلة عن أنه بينما تحققت الأهداف  
التنسيقية والموضوعية للمكتب، بصفة عامة، فثمة  
حاجة للتوصل إلى اتفاق مع السلطة الفلسطينية لوضع  
إطار قانوني لعملياته. وهناك أيضا حاجة إلى أن يحصل

كشف الاستعراض عن وجود عيوب تشغيلية  
خطيرة وسوء إدارة في معظم مجالات عمل  
المحكمة.

٧٤ - وحصل فريق المحققين ومراجعي الحسابات على  
أدلة تشير إلى أن مهام الدعم الإداري لم تعمل بكفاءة  
ولا بفعالية، وفي بعض الحالات لم تعمل على الإطلاق  
من الوجهة العملية. ومن بين ما كشف عنه التقرير ما  
يلي:

(أ) الاستخفاف بقواعد وأنظمة الأمم  
المتحدة المتعلقة بالمشتريات  
والموظفين والمهام المالية؛

(ب) ليس للمالية نظام محاسبة ولا تستطيع  
انتاج تقارير عن المخصصات، ولذا  
فليس لدى قلم المحكمة أو مقر الأمم  
المتحدة معلومات عن المصروفات في  
الميزانية؛

(ج) لا يتمتع الموظفون في المناصب  
الرئيسية بالمؤهلات المطلوبة؛

(د) يفتقر في كيغالي إلى تفويض السلطات،  
إضافة إلى وجود نقص خطير في  
المركبات والحواسيب والمعدات واللوازم  
المكتبية القانونية الأخرى، مما أعاق أداء  
الموظفين لأعمالهم.

٧٥ - وكان من الممكن تجنب الكثير من المشاكل التي  
أثيرت لو كانت إدارة قلم المحكمة ومكتب المدعي العام  
قد اتخذت الخطوات اللازمة التالية:

(أ) التقيد بالقواعد والأنظمة والإصدارات  
الإدارية للمنظمة، فضلا عن التقيد  
بالممارسات الإدارية القياسية لإعطاء  
التعليمات للموظفين والآخرين والاتصال  
بهم بشأن أهداف المحكمة وجدولها  
الزمنية؛

(ب) المحافظة على السلطة والمسؤوليات  
المستقلة والموضوعية بالتحديد لكل

المكتب على إعفاء من ضرائب القيمة المضافة على السلع والخدمات التي تشتري في الأراضي المحتلة. وقد وافقت الإدارة على توصيات مكتب المراقبة الداخلية في هذه المجالات وبدأت في اتخاذ إجراء لإبرام اتفاقات مع السلطة الفلسطينية. كذلك فإن مكتب المراقبة الداخلية أوصى، ووافقت الإدارة، بأن يقوم المكتب باستعراض الترتيبات التنظيمية لتقديم الدعم الإداري؛ وزيادة الرقابة على اعتماد ساعات العمل الإضافية للموظفين؛ وسفرهم الرسمي واستخدامهم للمركبات؛ وتحسين تنظيم وتخطيط مباني المكاتب؛ وتجنب الازدواجية في المهام التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة.

#### ٥ - السلطة الدولية لقاع البحار

٨١ - أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ مراجعة لحسابات مصروفات السلطة الدولية لقاع البحار التي تمولها الأمم المتحدة وفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٨/٢٦٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤. ولم تكشف المراجعة عن مشاكل رئيسية، وإن كانت هناك حاجة إلى إجراء تحسينات في مجالات مثل دمج النفقات وعدم التأخر في تعيين الموظفين.

#### ٦ - أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي

٨٢ - أظهرت مراجعة حسابات أمانة الاتفاقية، التي أنشئت في مونتريال بكندا في شباط/فبراير ١٩٩٦، وجود مشاكل إدارية هامة في جميع المجالات التي استعرضت فيما يتعلق بتحديد المهام الإدارية. وسيقتضي الأمر بذل جهود كبيرة لتصحيح الوضع. فالإجراءات الإدارية والمالية لم تكن في أحيان كثيرة متمشية مع قواعد وأنظمة الأمم المتحدة. كما أن الضوابط الداخلية كانت ضعيفة. وفيما يتعلق بالإدارة المالية، مثلاً، أظهرت مراجعة الحسابات ضرورة تعزيز القدرة على جمع الأموال وإدخال تحسينات على إدارة النقد. ودعا التقرير إلى تحسين عمليات المشتريات التي لم تتبع فيها قواعد الأمم المتحدة، وتحسين إجراءات السفر التي لم يوضع لها نظام حيث لم تقدم مبررات كافية لبعض السفريات. كذلك فإن مكتب المراقبة الداخلية يرى أن هناك إمكانية لإجراء تحسينات عن طريق تقاسم بعض الخدمات الإدارية مع منظمات محلية أخرى تابعة للأمم المتحدة.

## ثالثا

## ملخص الأنشطة الرئيسية لمهام المراقبة

الف - المراجعة والمشورة الإدارية	
١٢	قسم المقر
٣٩	قسم حفظ السلام
٢٨	قسم العمليات الميدانية
٥	قسم مراجعة التجهيز الإلكتروني للبيانات
١٠	قسم المراجعة والمشورة الإدارية
١٥	قسم أوروبا
٢٤	قسم أفريقيا
	قسم مراجعة الحسابات التابع لمكتب المراقبة الداخلية/ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
٢٨	
١٦٢	العدد الإجمالي للمهام المستهلة
٨٣ - شملت عمليات المراجعة التي أجرتها شعبة المراجعة والمشورة الإدارية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الأنشطة التي تقوم بها الأمانة العامة، بما في ذلك بعثات حفظ السلام، ومشاريع التعاون التقني، ومراكز الأمم المتحدة للإعلام، ومكاتب الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي وفيينا؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وأمانات الاتفاقيات المختارة؛ ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ ومركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية؛ والمحكمتان الدوليتان ليوغوسلافيا السابقة ورواندا.	
٨٤ - راجعت الشعبة أصولا بلغت قيمتها ٤٠٢ مليون دولار، وإيرادات بلغت ١٥٣ مليون دولار ونفقات بلغ مجموعها ١,٨ بليون دولار.	
٨٤ - راجعت الشعبة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصولا قيمتها ٤٠٢ مليون دولار، وإيرادات بلغت ١٥٣ مليون دولار ونفقات بلغ مجموعها ١,٨ بليون دولار. وحددت عمليات المراجعة نحو ٢٨ مليون دولار في صورة وفورات محتملة. وتحقق من خلال الإجراءات التي أوصت بها الشعبة في هذه الفترة والفترات السابقة مبلغ ١٦ مليون دولار تقريبا في صورة وفورات ومبالغ مستردة. وواصل المكتب اتباع نهج متحفظ إزاء تقدير الوفورات في التكاليف. وساعد رصد تنفيذ التوصيات عن كذب على زيادة المبالغ المستردة فعلا.	
٨٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت شعبة المراجعة والمشورة الإدارية ١٦٢ مهمة من مهام المراجعة، على النحو التالي:	
٢٤١	الامتثال للقواعد والأنظمة والسياسات
٢٣٧	الاستخدام الاقتصادي والكفاءة للموارد
١٢٣	حماية الأصول
١١٢	كفاية الضوابط الداخلية
٩٨	تحقيق الأهداف
٨١١	العدد الإجمالي للتوصيات

٨٦ - وأسفرت هذه المراجعات عن إعداد ٦٦ تقرير مراجعة موجهة إلى الإدارة العليا. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت عدة ملاحظات بشأن مراجعة الحسابات ووسائل أخرى. وتضمنت تقارير المراجعة ما مجموعه ٨١١ توصية. وينبغي التأكيد على أن المكتب قد اتخذ مقرا في إطار السياسة التي يتبعها مؤداه أن يركز ما يقوم به من أنشطة رصد على التوصيات الواردة في تقارير المراجعة. وعلى عكس ما ورد في تقرير السنة الماضية، لا يتضمن الرقم الوارد التوصيات التي تتضمنها ملاحظات المراجعة المقدمة من كل مراجع على حدة (بلغ مجموع التوصيات المقدمة بشأن جميع رسائل المراجعة ٢٠٠ ٢ توصية خلال الفترة الحالية التي يشملها التقرير).

٨٧ - ويمكن تصنيف التوصيات الرئيسية البالغ عددها ٨١١ توصية الواردة في تقارير المراجعة حسب الأهداف التالية:

## ٢ - الاستنتاجات والتوصيات الهامة: وقدمت التوصيات في المجالات الوظيفية التالية:

## اللجنة المعنية بالمفقودين

٩٠ - أنشأت الجمعية العامة اللجنة المعنية بالمفقودين في عام ١٩٨١ لتحديد مصير المفقودين من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك في الحرب بين الطائفتين. وأوضحت عملية مراجعة قام بها المكتب أنه على الرغم من أن اللجنة ظلت تمارس أعمالها لأكثر من ١٢ عاما، فإنها لم تحقق أي هدف من أهدافها العامة. وحتى وقت إجراء عملية المراجعة لم يتم استعراض أي حالة من حالات المفقودين التي أبلغ عنها الطرفان والبالغ عددها ٢٠٠٠، ويعود السبب الأساسي في ذلك إلى استمرار الخلافات بين الطرفين فيما يتعلق بالمسائل الأساسية لإنهاء هذه الحالات. وبعد عملية المراجعة التي أجراها المكتب، أجريت محادثات بين زعمي الطائفتين القبرصيتين في الآونة الأخيرة أسفرت عن إبرام اتفاق بشأن مسألة المفقودين. وفي ضوء هذا الاتفاق، يعتبر المكتب أن التخلي عن اللجنة في الوقت الحاضر من شأنه أن يترك انطباعا خاطئا لدى الطرفين. بيد أن المكتب سيتابع المسألة لتحديد ما إذا كان الاتفاق الجديد سيُفضي إلى إحراز التقدم المرتقب في عمليات اللجنة.

## الجان الإقليمية

٩١ - كانت تغطية المراجعة التي أجريت للجان الإقليمية خلال الفترة واسعة النطاق، بحيث شملت أربع لجان ومكتب إقليمي فرعيا واحدا. وفي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ظهرت إمكانية لتحسين ترتيبات اختيار المشاريع ورصدها وتقييمها. وفي مكتب المكسيك الإقليمي الفرعي التابع للجنة، تبين للمراجعين أن عمليات رصد تنفيذ البرامج الفرعية غير وافية بالغرض وأنه توجد زيادة في اعتمادات الميزانية وعدم كفاية التعويضات المقدمة مقابل التكاليف المتكبدة نظير تقديم الدعم الإداري إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة (بما في ذلك عدم وجود اتفاق رسمي فيما يتعلق بنطاق هذا الدعم وبنوده وشروطه). وكانت هناك أيضا عدة مشاكل أخرى منها التأخير في إبرام عقد جديد للخدمات المقدمة من وكالات السفر وعدم استرداد مبالغ تجاوزت الإيجار. وأبلغ المكتب بأنه بدأ اتخاذ الإجراءات الملائمة أو بأنها اتخذت فعلا.

١٥٠	إدارة البرامج والمشاريع
١٥٧	المشتريات
١٣٣	إدارة الممتلكات
٣٠	إدارة النقدية
٤١	نظم المعلومات
١٢١	المحاسبة المالية/تقديم التقارير
	شؤون الموظفين/كشوف المرتبات/
١٧٩	السفر

## العدد الإجمالي للتوصيات ٨١١

٨٨ - وبدأت الشعبة الفترة في تموز/يوليه ١٩٩٦ بمعدل شواغر بلغ نحو ١٥ في المائة. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، شغلت الشعبة ٥٠ وظيفة من بين ما لديها من وظائف في الفئة الفنية عددها ٥٦ وظيفة، مما يعكس معدل شواغر نسبته ١١ في المائة تقريبا. وشغلت المرأة ١٥ وظيفة، أي ما يعادل ٣٠ في المائة، من وظائف الفئة الفنية المشغولة البالغ عددها ٥٠ وظيفة في ذلك التاريخ، بما في ذلك وظيفتان رئيس قسم.

٨٩ - وللانتفاع بأموال التدريب إلى الحد الأقصى، أبرمت الشعبة عقدا مع هيئة للخدمة العامة لتوفير التدريب الشامل والمخصص على مراجعة الحسابات لموظفي نيويورك وجنيف على طائفة واسعة من الموضوعات منها منع الغش، وتقدير التكاليف على أساس النشاط، وأساليب إجراء المقابلات، وتقدير المخاطر، وبيانات المراجعة المحوسبة، وتقييم الأداء. وتلقى موظفو المراجعة أيضا تدريبا بمقر عملهم من خلال إعداد وتحليل دراسات فردية بشأن مختلف جوانب المراجعة الخاصة بالأمم المتحدة، وذلك بدعوة خبراء من منظمات المراجعة الأخرى لتقديم البرامج التدريبية، وبسؤال مديري من مختلف إدارات الأمم المتحدة تقديم استعراضات عامة للمهام والعمليات التي تقوم بها إداراتهم، مما يقدم منظورا من وجهة نظر الزبون عن الطريقة التي يستطيع بها المراجعون تلبية احتياجات الزبائن على نحو أفضل. وأخيرا، حضر موظفو الشعبة مؤتمرات وحلقات دراسية عقدت تحت رعاية مختلف المنظمات المهنية.



الصلة يقوم بها عدد من الوحدات التنظيمية. وفي حين أنه قد جرى إعداد ميزانية اللجنة لتتقيد بها على أساس نهج متعدد القطاعات، فإن هيكل الحسابات استمر في السير على النهج القطاعي. لذا فإن النتائج المالية التي أسفر عنها تنفيذ البرامج الفرعية مجهولة. وأوضحت المراجعة أيضاً أن هناك ما يدعو إلى إعادة تنظيم أمانة اللجنة من خلال جملة أمور منها تخفيض عدد الشُعَب الفنية؛ وتجنب الازدواجية مع أنشطة وكالات الأمم المتحدة الأخرى؛ وتعزيز رصد أداء البرامج؛ وتنظيم تقييم ذاتي لمنتجات المشاريع والبرامج. وجرى الكشف أيضاً عن وجود عدة مشاكل أخرى تتعلق بالإيجارات، وإعانات الإيجار، والمشتريات. وأبلغ المكتب بأن الأمين التنفيذي قد أوصى باتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة تنظيم أمانة اللجنة وبأنه قد جرى اتخاذ التدابير العلاجية فيما يتعلق بالمسائل الأخرى أو شرع في اتخاذها.

#### برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٩٥ - كشفت مراجعة حسابات أجريت أن وحدة التنسيق الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في منطقة البحر الكاريبي لم تكن حسنة التنظيم ولا حسنة الإدارة. وقد كشفت المراجعة عن مشاكل خطيرة كضعف إدارة البرامج، وعدم كفاءة قيادة البرامج، والتأخر في إقرار المشاريع، والازدواجية مع وكالات أخرى، وإفراط موظفي الوحدة في السفر. وقد أوصى المراجعون باتخاذ خطوات عديدة تتضمن: تحسين إدارة البرامج والصناديق بشكل ملموس، وتبسيط إجراءات إقرار المشاريع، وتحسين ترتيبات التشاور لتلافي الازدواجية؛ وضمان تبرير وبرمجة السفر على نحو تام للتخفيف من الأثر على العمليات. وقد أفادت الإدارة أن معظم التوصيات قد تم تنفيذها.

لم تكن وحدة التنسيق الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في منطقة البحر الكاريبي حسنة التنظيم ولا حسنة الإدارة.

٩٦ - وكشفت مراجعة حسابات أمانة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض عن تحسن محمود في قضايا مالية وإدارية نوقشت في تقرير سابق لمراجعة الحسابات. على أن عدة قضايا مازالت تتطلب القيام بإجراء تصحيحي، ومن بينها تحديد التوجيهات التنظيمية بشكل أفضل؛

٩٧ - وفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ثمة ما يدعو إلى تعزيز بعض الإجراءات الإدارية والمالية وكشفت المراجعة أيضاً عن أن ثمة حاجة إلى تحسين تخطيط وتنظيم الانتقال من عمّان إلى المقر الجديد في بيروت. ولم يكن قد تم، وقت إجراء المراجعة، توفير الموارد اللازمة للانتقال، وتقدر بما يزيد على ٤ ملايين دولار. وخلال عملية انتقال سابقة، استمر إنفاق حوالي ٣,٦ مليون دولار على المرتبات وغيرها من التكاليف اللازمة لصيانة أماكن العمل في بغداد، بعد نقل المقر إلى عمان، بسبب حالات التأخير في اختتام المفاوضات مع حكومة العراق.

٩٨ - وأظهرت المراجعة التي جرت للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن ثمة حاجة لادخال تحسينات رئيسية على جميع المجالات التي جرى استعراضها لتعزيز الضوابط الداخلية وكفاءة الامتثال للقواعد والأنظمة. وكشفت المراجعة عن أن التسويات المصرفية لم تتم في حينها؛ وأن الحسابات التي تمت تسويتها والمستحقة السداد من البائعين تجاوزت ٥٠٠ ٠٠٠ دولار، ويرجع تاريخ بعضها إلى الثمانينات؛ وعن وجود مبلغ يربو على ٦٥٠ ٠٠٠ دولار في صورة حسابات مستحقة السداد لدى الموظفين لم يسدد بعد؛ وعن خطة فوات أوان المشتريات؛ وعدم تصنيف وظائف المشتريات بالشكل السليم. وثمة مشاكل رئيسية أخرى تشمل عدم كفاية الأمن، وعدم وجود موارد كافية مخصصة لحماية مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات الذي أقيم منذ عهد قريب ويبلغ الاستثمار فيه ١٠٠ مليون دولار. وأبلغ المكتب بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اعتمدت خطة عمل لتعزيز إدارتها المالية والإدارية وأنه قد جرى بالفعل اتخاذ عدد من التدابير لتنفيذ التوصيات الواردة في المراجعة.

في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، لم يوجد سوى النزر اليسير من التطابق بين الهياكل البرنامجية والتنظيمية، ولم تكن هناك رابطة بين الميزانيات والبيانات المالية.

٩٩ - وفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، توصل المراجعون إلى وجود سلسلة من جوانب الضعف في الإدارة والمراقبة الداخلية. ولم يوجد سوى قدر ضئيل من التطابق بين الهياكل البرنامجية والتنظيمية، ولم تكن هناك رابطة بين الميزانيات والبيانات المالية؛ لذا كان من الصعب تقييم أداء كل برنامج فرعي على حدة، لأن الأنشطة ذات

المسائل الموجزة سابقا، وحث إدارة شؤون الإعلام على النظر في مسألة الاستعانة بمصادر خارجية كليا في العمليات التي تقوم بها مكتبة بيع المنشورات.

#### إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية

١٠٠ - أظهرت مراجعة حسابات قام بها مكتب المراقبة الداخلية أن النقائص التي حددها مجلس مراجعي الحسابات سابقا في ١٩٩٤ فيما يتعلق بتوظيف خبراء المشاريع والخبراء الاستشاريين مازالت مستمرة بصفة عامة. وقد وجد مراجعو الحسابات أن قائمة المرشحين المحسوبة لم تستكمل، وأن ٣٠ من الخبراء لم يردوا في القائمة من عينة ٣٧ خبيرا ومستشارا تم توظيفهم. وقد استمرت عمليات "التوظيف المتسرع" التي لوحظت في ٨٣ في المائة من الحالات. كما أنه لم ينظر إلا في مرشح واحد في ٣٦ عملية توظيف، من بين ٣٧ عملية شملتها المراجعة. ويشير غياب المنافسة هذا تساؤلات بشأن قيمة مردود ما أنفق من أموال. وبالإضافة إلى ذلك، لم يجر التحقق من مؤهلات المرشح بصفة مستقلة، كما لم يجر فصل مهام التوظيف عن الأنشطة الفنية للإدارة. وتضمنت مسائل أخرى تم الكشف عنها: استمرار التوظيف انطلاقا من قاعدة جغرافية ضيقة دون محاولة فيما يبدو لتنوع مصادر التوظيف، كما تنص على ذلك السياسات القائمة؛ إقرار اتفاقات الخدمة الخاصة بصفة نهائية بعد تقديم الخدمات الاستشارية وخلالها في عديد من الحالات؛ وارتفاع رسوم تلك الخدمات. وقد وافقت الإدارة على اتخاذ معظم الإجراءات التصحيحية الموصى بها وتعمل حاليا مع إدارة شؤون الإدارة والتنظيم لإعداد مبادئ توجيهية تفصيلية للتوظيف واستخدام الخبراء الاستشاريين.

استمرت بصفة عامة النقائص التي حددها سابقا مجلس مراجعي الحسابات في عام ١٩٩٤ فيما يتعلق بتوظيف الخبراء والخبراء الاستشاريين.

#### نظام المعلومات الإدارية المتكامل

١٠١ - واصل قسم التجهيز الإلكتروني للبيانات التابع لشعبة المراجعة والمشورة الإدارية استعراض تصميم مختلف الأجزاء المكونة لنظام المعلومات الإدارية المتكامل وبنائها واختبارها وتحويل بياناتها وتنفيذها داخل المقر وفي المكاتب خارج المقر. وتركز هذه

وتعزيز نظم الإبلاغ لإدارة المشاريع والإدارة المالية؛ ووضع نظام متكامل للمحاسبة.

#### إدارة شؤون الإعلام

٩٧ - أجرى مكتب المراقبة الداخلية عدة عمليات لمراجعة حسابات عمليات الإدارة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتبين من مراجعة حسابات عملية نقل مركز الأمم المتحدة للإعلام في لندن أنه رغم أن الانتقال أسهم في توحيد وجود الأمم المتحدة في البلد وأن له ما يبرره، على ما يبدو، فقد كانت هناك بعض النقائص الإجرائية مثل التأخر في إبرام عقد الإيجار الجديد، الذي نتجت عنه تكاليف إيجار لا مبرر لها تُقدر بحوالي ٢٤٠٠٠ دولار، والفشل في حصر النفقات داخل الحصة. وعلاوة على ذلك، فقد أدار مدير مركز الإعلام وحده جميع الأنشطة الرئيسية المرتبطة بعملية الانتقال بما في ذلك المفاوضات مع مالك المبنى، دون تفويض محدد للسلطة.

٩٨ - وأجرى مكتب المراقبة الداخلية مراجعة لحسابات عمليات بيع المنشورات ومكتبة بيع منشورات الأمم المتحدة، وقد نُقلت كلتا العمليتين من إدارة شؤون الإدارة والتنظيم إلى إدارة شؤون الإعلام في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وفيما يتعلق ببيع منشورات الأمم المتحدة، كشفت مراجعة الحسابات عن ضعف كبير في المراقبة الداخلية بما في ذلك عدم كفاية المستندات الداعمة للمبيعات، والإلتحاق والجرد، مما منع مراجعي الحسابات من التحقق من صحة البيانات المالية. ومن المشاكل الأخرى وجود مشتريات غير مأذون بها، ومناهج للمحاسبة والجرد غير ملائمة، وعدم كفاية طرق الحفاظ على الأصول، وعدم ضمان التقيد بقواعد الأمم المتحدة. واستنتجت مراجعة الحسابات أنه لو أخذت التكلفة الكلية لبيع المنشورات، في الاعتبار لما حققت عملية بيع المنشورات أية أرباح.

٩٩ - وفيما يتعلق بمكتبة بيع منشورات الأمم المتحدة كشفت مراجعة الحسابات عن مجموعة كبيرة من المشاكل بما في ذلك وجود نظم غير ملائمة للمحاسبة ومراقبة الجرد، مما جعل عملية تحليل النتائج المالية أمرا مستحيلا تقريبا؛ ووجود عدد من الموظفين أكثر من اللازم؛ ووقوع عدة أخطاء في المحاسبة ووجود نقائص في المراقبة الداخلية. وإضافة إلى ذلك، وجد مراجعو الحسابات أن دور المتعاقد اقتصر في الحقيقة على توفير الموظفين، مع ضمان سداد كل تكاليف الموظفين ودفع رسم إداري، في حين تحملت الأمم المتحدة كامل المخاطرة المالية للعملية. وقد أوصى التقرير باتخاذ إجراءات تصحيحية محددة بشأن

المتعاقدين، وخيار المبلغ المقطوع وأثر تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل على السفر. ويسلم التقرير بصعوبة إدارة مهمة السفر في منظمة دولية كبيرة ومعقدة كمنظمة الأمم المتحدة، ويحدد عدة تحسينات محتملة. وتشمل هذه التحسينات: تطوير المعلومات عن تكاليف أفضل للسفر؛ وإصدار دليل واضح ومختصر للسفر؛ والقيام بتحسينات في مجال تجهيز طلبات ومطالبات السفر؛ وتوضيح أو تقييد بعض مستحقات السفر مثل التوقف أثناء الرحلة؛ والسعي بصورة منهجية أكثر للحصول على المساعدة من جانب المتعاقدين. وقد قدم التقرير أيضا عدة توصيات بشأن خيار المبلغ المقطوع بما في ذلك القيام بتحسينات إدارية وخفض معدل المبلغ المقطوع من ٧٥ إلى ٦٥ في المائة.

#### الاتصالات السلكية واللاسلكية

١٠٤ - كشفت عمليات مراجعة الحسابات التي أجريت بشأن استعمال الاتصالات السلكية واللاسلكية في مكتب الأمم المتحدة بنيروبي، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عدة مواطنين ضعف فيما يخص الإدارة والمراقبة المالية والداخلية. ففي مكتب الأمم المتحدة في نيروبي أظهرت مراجعة الحسابات الحاجة إلى القيام بتحسينات في مجال استرداد تكاليف الاستعمال الشخصي للهاتف والفاكس واسترداد تكاليف الاتصالات السلكية واللاسلكية من قبل وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومتعاقدين آخرين. وقد أوصى مراجعو الحسابات أيضا بتحسين ضوابط جرد معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية وطرق تحليلها لتحديد ما إذا كانت الخطوط تستعمل استعمالا كاملا. وثمة حاجة في 'الموئل' إلى إدخال تحسينات رئيسية في مجالات مثل تسوية الرسوم غير المسددة وتحصيلها، وإقامة ضوابط على خطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية. ووقت إجراء المراجعة، كان للموئل ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي (الذين تحملا مسؤولية الإشراف على الاتصالات السلكية واللاسلكية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦) ما يزيد على مليون دولار من المبالغ المستحقة السداد من مختلف الوكالات والمتعاقدين، خفضت لاحقا إلى ٤١٧٠٠٠ دولار. وبالإضافة إلى ذلك، تراكمت على مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية فواتير غير مسددة للاتصالات السلكية واللاسلكية منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ يكاد مجموعها يبلغ ٩٠٠ ٠٠٠ دولار. وبينما دفع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي مستحقات شركة الهاتف في نهاية الأمر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، لا يزال هذا المبلغ

المراجعات أساسا على كفاءة تطابق نظام المعلومات الإدارية المتكامل مع معايير تجهيز البيانات والمراجعة من أجل نظم المعلومات ووضع ضوابط داخلية كافية داخل النظام. وتركز الشعبة أيضا على عملية تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل لكفاءة بذل جميع الجهود الممكنة لتنفيذ النظام بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب.

١٠٢ - وقد كشف استعراض جانب الأمن في نظام المعلومات الإدارية المتكامل أن تدابير الأمن التقنية في حاجة إلى تعزيز، وأن المنظمة بحاجة إلى وضع سياسة للجوانب الأمنية وتنفيذ إجراءات رصد أمن نظام المعلومات الإدارية المتكامل وإلى إنفاذ المعايير الأمنية. وقد أظهرت مراجعة حسابات ميزانية وأداء مشاريع نظام المعلومات الإدارية المتكامل خلال فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وإنجازات إيجابية متنوعة حققتها إدارة شؤون الإدارة والتنظيم في تنفيذ النظام الجديد. ويتوقع مكتب المراقبة الداخلية أن يوفر نظام المعلومات الإدارية المتكامل تحسينات وكفاءات ملموسة عندما ينفذ تنفيذا كاملا. على أن مراجعة الحسابات كشفت أيضا أن نظام المعلومات الإدارية المتكامل لم يتخذ بعد الطابع المؤسسي بما فيه الكفاية داخل المنظمة؛ وأن تخصيص الموارد البشرية لتنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل ولأداء مهام المستعمل غير ملائم من حيث التوقيت وأحيانا غير كاف؛ كما أن هناك حاجة إلى تحسين أعمال وطرائق الرصد التي تقوم بها اللجنة التوجيهية. وقد وافقت الإدارة على الحاجة إلى زيادة تنقيح وتعزيز التدابير والسياسة الأمنية، وأشارت إلى أن نظام المعلومات الإدارية المتكامل يساند المبادرات الرامية إلى لامركزية السلطة وتفويضها، بطرائق منها، مثلا، فصل الأعمال التي ينبغي القيام بها في عملية إدارية ما عن سلطة أداء هذه الأعمال (الإعداد/الموافقة).

كشف استعراض جانب الأمن في نظام المعلومات الإدارية المتكامل أن تدابير الأمن التقنية في حاجة إلى تعزيز.

#### السفر

١٠٣ - أجرت الشعبة مراجعة حسابات شاملة لعملية إدارة السفر في الأمم المتحدة بما في ذلك استحقاقات مختارة، ومسائل إعادة التصميم والتجهيز، وأداء

إساءة استعمال المخدرات والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في البرازيل عن حالات تأخر في تنفيذ المشروع وعن الحاجة إلى توضيح مدى انطباق النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة على المشاريع الممولة عن طريق ترتيبات تقاسم التكاليف. وقد كشفت مراجعة الحسابات في باكستان عن الحاجة إلى تعزيز إجراءات الإبلاغ لإدارة المشاريع، والنظام المالي، والضوابط على سجلات وتقارير المحاسبة. وقد أظهرت المراجعة في غرب أفريقيا نقاط ضعف في المراقبة الداخلية في مجال الاتصالات، ومراقبة الممتلكات وشراؤها، وأوصت بإعداد مبادئ توجيهية أوضح لرصد الجوانب الفنية لعمليات الهيئات الوطنية.

### ٣ - مركز عمليات مراجعة الحسابات الجارية التي طلبتها الجمعية العامة

١٠٧ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢١/٥١ بـ٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أجرت الشعبة مراجعة حسابات بشأن استخدام الخبراء الاستشاريين والإجراءات التعاقدية المرتبطة به. وقد تضمنت الأهداف المحددة لعملية المراجعة هذه استعراض ممارسات الاستئجار واستخدام الخبراء الاستشاريين داخل الأمانة كلها وتقييم كفاءتهم في ضمان التقيد بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وقد غطت المراجعة اتفاقات الخدمة الخاصة المتعلقة بالخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد، وشملت الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية على حد سواء. وسيرفع تقرير بشأن أهم الاستنتاجات والتوصيات إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين.

### باء - التحقيق

#### ١ - التطورات العامة

١٠٨ - لوحظت تغيرات كبيرة في مصادر وأنواع الحالات التي تلقاها قسم التحقيقات خلال الفترة المشمولة بالتقرير: فقد طلب رؤساء المكاتب والإدارات والصناديق والبرامج تقديم المساعدة في مجال التحقيقات؛ وتلقى القسم حالات هامة ذات نطاق أوسع ودرجة أكبر من التعقيد؛ وقدمت أربع حالات رئيسية إلى السلطات القائمة بإنفاذ القانون. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، تلقى قسم التحقيقات ١٧٢ تقريراً واقتراحاً، على النحو المنصوص عليه في ST/SGB/273 (المقررات ١٦-٨١)، مقابل ٢٠٥ حالات في العام الماضي. ويعود هذا الفرق إلى نقصان عدد حالات تظلمات الموظفين؛ ومع أن مكتب المراقبة الداخلية لا يزال يتلقى عدداً قليلاً من المسائل الخاصة بشؤون الموظفين، فقد

بحاجة إلى تسوية بين المكتب والموئل. وفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة كانت ثمة حاجة إلى تعزيز بعض الضوابط الداخلية وقد وافق برنامج الأمم المتحدة للبيئة على اعتماد الإجراءات التي سيوصي بها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي متابعة رد مبلغ كبير من الضريبة على القيمة المضافة أو حذف إذا كان غير قابل للتحويل.

### الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

كشفت مراجعة حسابات الصندوق عن دفع مبالغ غير مستحقة تزيد على ٤٠٠ ٠٠٠ دولار؛ استرد منها حتى الآن ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

١٠٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت الشعبة بكامل مهمة مراجعة الحسابات الداخلية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. والهدف من خدمات مراجعة الحسابات، في المقام الأول، مساعدة إدارة الصندوق في الحفاظ على ضوابط داخلية سليمة لضمان كفاءة العمليات. وكجزء من المراجعة الشاملة لحسابات أمانة الصندوق، استعرضت الشعبة نظام الصندوق للتحقق من استمرار استحقاق المستفيدين. وقد كشفت مراجعة الحسابات عن ١١ حالة لدفع مبالغ غير مستحقة يزيد مجموعها على ٤٠٠ ٠٠٠ دولار بسبب عدم الإبلاغ عن وفاة المستفيدين. وحتى الآن تم استرداد ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ دولار. وتضمنت ثلاث حالات غشا افتراضيا من قبل الباقيين على قيد الحياة بعد وفاة المستفيدين. ويعطى الصندوق حالياً جميع السبل الممكنة لاسترداد ما تبقى من المبالغ التي دفعت دون استحقاق. كما ساعدت الشعبة في اختيار شركة خارجية لإجراء مراجعة شاملة لحسابات الأنشطة الاستثمارية للصندوق.

### برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

١٠٦ - استناداً إلى اتفاق أبرم بين مكتب المراقبة الداخلية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، قامت الشعبة بمراجعة حسابات مشاريع للبرنامج في باكستان والبرازيل وجامايكا وغرب أفريقيا وكينيا. وقد أظهرت هذه المراجعات الحاجة إلى تعزيز قدرات إدارة المحاسبة والإدارة المالية للشركاء المنفذين. وقد كشفت مراجعة حسابات مشروع لمنع

وحتى هذا التاريخ، وجد مكتب المراقبة الداخلية حالة انتقام واحدة وأبلغ عنها؛ ولم يبت بعد في اتخاذ الإجراء التأديبي.

١١٢ - وخلال الفترة التي يشملها التقرير، حقق القسم في ٣٣ تقريراً وجد أنها قدمت بحسن نية، ولكنه لم يمكن إثبات الادعاءات لعدم توفر الأدلة الكافية. وبرئت بالتالي ساحة الأفراد المتهمين.

١١٣ - وفي عام ١٩٩٦، جرى التركيز على الانتهاء من الحالات المتأخرة؛ أما هذه السنة فالتركيز على الاستجابة السريعة للحالات الهامة وطلبات المساعدة بشأن المسائل التي لها تأثير كبير من الناحية التنظيمية. وفي الفترة التي يشملها التقرير، أصدر المكتب ٢٣ تقريراً إلى مديري البرامج، وهذا يمثل زيادة بنسبة ٦٥ في المائة.

١١٤ - وهناك طلبات متزايدة تتقدم بها المكاتب والإدارات والصناديق والبرامج إلى قسم التحقيقات من أجل إجراء تحقيقات بالنيابة عنها. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت المكاتب والإدارات، فضلاً عن الصناديق والبرامج التنفيذية، بل والوكالات المتخصصة، إلى قسم التحقيقات إسداء النصيحة والمشورة لها بشأن المشاكل التي تتعرض لها هذه المكاتب والمسائل التي تواجهها في مجال التحقيق. وطلب ستة من هذه الصناديق والبرامج المساعدة في مجال التحقيقات خلال هذه الفترة، وبعضها أكثر من مرة. وبالنسبة إلى القضايا الأربع المنجزة التي انطوت على أنشطة جنائية، قبل موظفو إنفاذ القانون ذوو الولاية القضائية المختصة جميع هذه القضايا بغرض الملاحقة الجنائية.

١١٥ - وفضلاً عن ذلك، بذل قسم التحقيقات مجهوداً لتوفير المشورة والمساعدة المتواصلتين، وذلك أثناء عمليات تقديم التقارير ولدى إنجازها. وفي أثناء كل حالة، يقوم محققو مكتب المراقبة الداخلية، عندما يكون ذلك ممكناً بإبلاغ رئيس المكتب أو البعثة بإجراء التحقيق. وفي المهام الميدانية، ولدى إنجاز عمل ميداني، يجري استعراض النتائج الأولية حسبما تسمح به متطلبات التحقيق. وفيما يتعلق بالبعثات ومكاتب الأمم المتحدة خارج المقر وفي المقر، بذل القسم مزيداً من الجهود في حل القضايا مع رؤساء المكاتب والإدارات كيما يكون عامل تغيير فعال. وقد تعلم القسم من تجاربه أن التغيير الفعال لا يتحقق بتحديد المشاكل وتقديم التوصيات فحسب، بل بالعمل على التوصل إلى اتفاق مع رؤساء المكاتب والبعثات.

قبلت الفكرة التي مفادها أن المكتب لم ينشأ لتوفير مستوى جديد من مستويات استعراض المسائل الخاصة بشؤون الموظفين.

١٠٩ - ويرد فيما يلي التوزيع الجغرافي لمجموع الحالات التي قدم فيها ١٧٢ تقريراً ومقترحاً: ٦٩ في الأمريكتين، بما في ذلك مقر الأمم المتحدة؛ و ٤٩ في أوروبا؛ و ٤٤ في أفريقيا؛ و ٦ في آسيا؛ و ٤ في الشرق الأوسط. ومن ضمن هذه التقارير والمقترحات، ورد ما مجموعه ٤٣ تقريراً فيما يتعلق بالصناديق والبرامج التنفيذية، منها ١٧ تقريراً في أوروبا و ٢٢ في أفريقيا. ومن بين التقارير الـ ٢٧ التي وردت من مصادر مجهولة، وردت ٨ تقارير عبر مرافق الخط الهاتفي الساخن.

١١٠ - وأعربت الدول الأعضاء عن قلقها بشأن مسألتين تتصلان بقدرة الموظفين وغيرهم، على النحو المنصوص عليه في ST/SGB/273 (الفقرات ١٦-٨)، على رفع التقارير أو المقترحات إلى مكتب المراقبة الداخلية، وهما: أولاً، التقارير التي يعرف الموظفون أنها كاذبة ويسعون إلى استعمال المكتب للانتقام من موظفين آخرين هم على خلاف معهم؛ وثانياً، الانتقام من الموظفين الذين يتقدمون بشكاوى أو مقترحات إلى مكتب المراقبة الداخلية.

١١١ - وفي حين أن قسم التحقيقات يتلقى جميع التقارير المرسلة من الموظفين وغيرهم، ممن يرغبون في التقدم بشكاوى تتصل بانتهاك قواعد الأمم المتحدة وأنظمتها وإصداراتها الإدارية، وينظر فيها بعناية، فإن الفقرة ١٨ (هـ) من ST/SGB/273 تقدم تحذيراً وهو:

"إن إحالة مقترحات أو تقارير إلى المكتب مع العلم بأنها غير صحيحة أو معتمد إغفال صحتها أو زيفها يشكل سوء سلوك، قد يستوجب فرض تدابير تأديبية".

وحتى هذا التاريخ، لم يقدم سوى شكوى واحدة تبين أنها من هذا النوع - تقدم بها أحد الباعة - وأوصى قسم التحقيقات بأن يتخذ مديرو البرامج المسؤولون إجراءات ضد هذا البائع. وبالنسبة للمسألة الثانية، تقضي الفقرة ١٨ (و) باتخاذ الإجراءات التأديبية ضد من يحاول الانتقام من الموظفين الذين يزودون المكتب بالمعلومات. وبالتالي، فإن الولاية تكفل للمتعاونين مع مكتب المراقبة الداخلية حماية خاصة ضد الانتقام.

## ٢ - حالتان

١١٩ - بالإضافة إلى أنشطة التحقيق المبينة أعلاه (انظر الفقرات ٣٩ و ٥٠-٥٢، و ٦٠-٦٣، و ٦٨-٦٦، و ٧٢-٧٩)، جرى الإبلاغ خلال هذه الفترة عن حالتين إضافيتين.

## مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

١٢٠ - إثر إجراء تفتيش على مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) من قبل وحدة الرصد والتفتيش المركزيين (انظر الفقرات ٣٣-٣٦)، حقق القسم في ثلاثة إدعاءات وردت في تقرير الوحدة (A/51/884، المرفق) يتعلق الادعاء الأول بحالة تضارب في المصالح بالنسبة لموظفة في الموئل؛ ويتعلق الثاني بعدم استجابة الإدارة بشأن حالة تضارب المصالح؛ أما الثالث فيتعلق بادعاء الانتقام من موظف آخر لكونه أثار القضية في شهر شباط/فبراير ١٩٩٤ (ولم تثبت الأدلة صحة الادعاء الأخير بالانتقام). وركزت مسألة تضارب المصالح على إجراءات اتخذتها موظفة، خلال الفترة ٢١-١٩٩٩، كان زوجها يعمل خبيراً استشارياً خارجياً مع الموئل، فقامت باستهلال وإقرار وتقييم مشاريع اضطلع بها زوجها وشركته لصالح الموئل. وأثيرت المسألة لأول مرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وظن أن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة في ذلك الحين قد حلت المشكلة. غير أنه، نتيجة لشواغل أثارها موظف يتولى استعراض مثل هذه العقود في الموئل، اتخذ قرار إداري آخر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بإبعاد هذه الموظفة والوحدة التي تعمل بها عن إبرام العقود مع زوجها أو شركته. وكان ذلك القرار معقولا وحل المشكلة بالفعل منذ ذلك التاريخ فصاعداً. بيد أن المشاكل المتصلة بتضارب المصالح لم تخف نتيجة لإشاعات ومعلومات مضللة. ووجد المحققون أن التباين القائم بين ما يبدو أنه تضارب في المصالح وما يعتبر مقبولا من الناحية التقنية بموجب الأحكام السارية للأمم المتحدة، قد ساهم أيضاً في استمرار تداول المسألة لمدة أربع سنوات بعد أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وهو التاريخ الذي حلت فيه إدارة الموئل المشكلة الفعلية.

١٢١ - وبعد التمهيد المنفصل في القواعد ذات الصلة من النظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة، وإجراء مناقشات مع موظفي مكتب الشؤون القانونية، وجد مكتب المراقبة الداخلية أن القاعدة المتعلقة بتضارب المصالح من النظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة لا تتصل بأزواج الموظفين بل بالموظفين الذين لديهم مصالح مالية أو يضطلعون بشكل نشط بإدارة شركات خارجية تربطها علاقات عمل مع الأمم المتحدة.

١١٦ - وفيما يتعلق بالوظائف الخمس التي وافقت عليها الجمعية العامة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، يجري الاضطلاع بجهود التوظيف بالتنسيق الوثيق مع مكتب إدارة الموارد البشرية. وبهذه الإضافات، سيصبح ملاك القسم ١٣ موظفاً في المقر، وموظفين في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

١١٧ - ومن أجل تلبية احتياجات المنظمة على نحو أفضل وتوفير سبل كفؤة واقتصادية لإجراء التحقيقات خارج المقر، نقل اثنان من موظفي التحقيقات إلى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. ويمكن هذا مكتب المراقبة الداخلية من إتاحة الخبرة الفنية في مجال التحقيق لمكاتب الأمم المتحدة في أفريقيا. فضلاً عن ذلك، فإن إنشاء المكتب لقدرة على التحقيق حيث يوجد القسم الأفريقي التابع لشعبة المراجعة والمشورة الإدارية، من شأنه أن يؤدي إلى تنسيق أفضل للمشاريع المشتركة وتخفيض النفقات المكتبية إلى الحد الأدنى. وقد تولى الموظف الأقدم من موظفي التحقيق في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، إدارة حالات كثيرة بالنيابة عن القسم أو شارك فيها، بما فيها حالتان ورد وصفهما في هذا التقرير، وهما استعراض محكمة رواندا (انظر الفقرات ٧٢-٧٩) والتحقيق في سرقة أحد الباعة لمعدات خاصة بالأمم المتحدة (انظر الفقرات ٦٦-٦٨). ومن المتوقع أن يتمكن مكتب المراقبة الداخلية، بعد توظيف الموظفين الجدد، من إجراء تناوب للموظفين بين مركزي العمل.

١١٨ - وفي الاجتماعات الأولى التي تلت تعيين وكيل الأمين العام لخدمات المراقبة الداخلية، ورد طلبان من اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للحصول على مزيد من الإيضاح لدور قسم التحقيقات واختصاصاته. وقد صدرت وثيقتان استجابة لهذين الطلبين. ففي ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦، نشرت اختصاصات القسم منشور إداري (ST/IC/1996/29) وفر إرشاداً بشأن المصطلحات المستعملة في إجراءات التحقيق من قبيل "سوء الإدارة"، و "سوء السلوك"، و "تبيد الموارد"، و "إساءة استخدام السلطة". وقد صدر الآن دليل عن قسم التحقيقات بالفرنسية والإنكليزية، صمم بحيث يوفر لمجتمع الأمم المتحدة معلومات عن البروتوكولات والإجراءات والسياسات التي ينتهجها القسم لدى إجراء التحقيقات. ولقد سعى القسم، مع إيلاء المراعاة الواجبة للإجراءات القانونية السليمة ولحقوق ومصالح الأمم المتحدة والموظفين، إلى توفير بيانات واضحة عن طرق إجراء التحقيقات. والدليل متوفر لدى القسم في طبعة ذات غلاف سميك وعلى شبكة "الانترنت".

مزيديا من وثائق الالتزامات المتنوعة وإيصالات السداد التي قدمها هذا الموظف. وبدأ في ذلك الحين أن هذا الموظف قد طالب بما يصل إلى ٢٠٠ ٠٠٠ دولار عن طريق الاحتيال. وبدأ مكتب المراقبة الداخلية تحقيقا في تموز/يوليه ١٩٩٦ وكشف المحققون مخططا معقدا قام به الموظف للاحتيال على الأمم المتحدة. وتبين من الأدلة، بناء على الوثائق المتاحة والشهادات التي أدلى بها، أن الموظف درج على تقديم وثائق التزامات متنوعة وإيصالات سداد مزورة لسنوات عديدة، مستغلا السلطة المفوضة إليه بوصفه من الموظفين الأقدم، وأنه فيما يبدو قد اختلس مبالغ كبيرة من أموال المشاريع. وعلاوة على ذلك، فقد استخدم السلطات المفوضة إليه في تقديم وثائق إضافية مزورة لإخفاء هذه السرقات.

١٢٥ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٦، قدم مكتب الأمم المتحدة في جنيف شكوى جنائية إلى السلطات السويسرية التي ألقت القبض على الموظف إلى حين الانتهاء من التحقيقات. وقد قبل الموظف الأدلة التي قدمها مكتب المراقبة الداخلية إلى قاضي التحقيقات وتم فصله بإجراءات موجزة. وفي ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧، وقع الموظف اتفاق تسديد اعترف فيه رسميا بأنه مدين للأمم المتحدة بما مجموعه ٦٤٥ ٧٣١ فرنكا سويسريا (٦٠٩ ٧٠٤ دولارات من دولارات الولايات المتحدة) ووافق على تصفية كامل أصوله، بما في ذلك المبلغ المقطوع لاستحقاقات معاشه التقاعدي، لتعويض الأمم المتحدة في حدود ما تسمح به أصوله. وقد تمكنت الأمم المتحدة من استرداد نحو ٣٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وبعد أن أمضى الموظف السابق تسعة أشهر قيد الاحتجاز، أفرج عنه ريثما تتم محاكمته. وقد سمح لمكتب الأمم المتحدة في جنيف بأن يكون خصما مدنيا في الدعوى. وقد قام المحققون التابعون لمكتب المراقبة الداخلية والمديرون بمكتب الأمم المتحدة في جنيف بمساعدة المدعي العام في المحاكمة عن طريق تقديم الأدلة التي تثبت السرقات. وحكمت المحكمة السويسرية المشكّلة من ثلاثة قضاة بثبوت تهمة السرقة على المدعى عليه حسب اعترافه. وأوقف الحكم الصادر ضد المدعى عليه بالسجن لمدة ١٨ شهرا نظرا لأنه كان قد أمضى بالسجن ٩ أشهر بالفعل. وحكمت المحكمة، فضلا عن ذلك، بأن يسدد الموظف باقي المبلغ المسروق المستحق عليه للأمم المتحدة ومنعته من دخول سويسرا لمدة ١٠ أعوام.

وبالتالي، ورغم أن الموظفة كانت زوجة الخبير الاستشاري الذي كانت تقوم بتقييم عمله وإقراره من أجل الدفع، فإن النظام الإداري الساري لموظفي الأمم المتحدة لا يعطي المنظمة حق الرجوع إلا في حالة اشتراك موظف الأمم المتحدة اشتراكا ناشطا في إدارة شركة خارجية أو أن يكون له حصة في أموالها. ومن الواضح أن القاعدة، بصيغتها الحالية، لا تحمي بشكل مرض المنظمة في مثل هذه الظروف. وقد قبل مكتب الشؤون القانونية والموئل توصيات مكتب المراقبة الداخلية وزودا المكتب بالمعلومات عن حالة تنفيذ هذه التوصيات. ووقعت الموظفة المعنية رسالة من إدارة الموئل تفصل بشكل واضح بين الموظفة وبين أية عملية في المستقبل مع شركة الخبرة الاستشارية التي يعمل بها زوجها. وقد بدأ الموئل أيضا مشاورات مع مكتب الشؤون القانونية فيما يتعلق بالمسائل القانونية المتصلة بالعلاقات في مجال التعاقد التي قد يقيمها الموئل مع تلك الشركة الاستشارية في المستقبل.

١٢٢ - وبخصوص تعزيز الأحكام السارية للأمم المتحدة فيما يتصل بتضارب المصالح، أعد مكتب الشؤون القانونية تعديلا - اعتمدته لجنة التنسيق المشتركة بين الموظفين والإدارة - في مشروع مدونة قواعد السلوك الجديدة الذي سيعالج أوجه القصور في القاعدة الحالية والذي وافق عليه الأمين العام. وهذه المدونة تنتظر حاليا تصديق الجمعية العامة عليها.

١٢٣ - تلقى قسم التحقيقات تقريرا في حزيران/يونيه ١٩٩٦ من مدير إدارة مكتب الأمم المتحدة في جنيف يفيد باحتمال أن يكون أحد الموظفين الأقدم في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) قد قدم وثيقة التزامات متنوعة مزورة في نيسان/أبريل ١٩٩٦ للمطالبة بعدة آلاف من الدولارات. وكان هذا المخطط قد انكشف للمرة الأولى قبل بضعة أيام عندما طلب هذا الموظف أثناء إجازته من اثنين من الموظفين من فئة الخدمات العامة بالأونكتاد إعداد وثائق ذات صلة بالأمور. وانتبه الموظفان لغرابة هذا الطلب وبعد قيامهما بمزيد من البحث، لاحظا وجود مخالفات خطيرة. ولدى اكتشاف الأمر، قام الموظفان بإبلاغ المسألة إلى مشرفيهما وإلى الأمين العام للأونكتاد الذين بدأوا تحقيقا أوليا.

١٢٤ - وعقب قيام الأونكتاد بالإبلاغ عن الأمر، فحصت إدارة مكتب الأمم المتحدة في جنيف من جديد

## جيم - التفتيش

الأمم المتحدة للبيئة دراسة هذه الإمكانيات واستغلالها بصورة تامة.

## ١ - عمليات تفتيش جديدة

لا يتيح هيكل أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إطارا كافيا لتبسيط أنشطته على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية.

١٢٦ - اضطلع مكتب المراقبة الداخلية، طبقا لمهمة المراقبة الممنوعة به حسبما وردت في قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ ب٤، بعمليات استعراض للتفتيش على أمانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة (بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة في نيروبي)، والموئل، ومركز التجارة الدولية. وقدمت تقارير بشأن هذه التحقيقات إلى الجمعية العامة في الوثائق A/51/810، و A/51/884، و A/51/933. على التوالي. وفيما يلي موجز لأهم النتائج الواردة في هذه التقارير.

إن المسألة الأساسية التي تواجه برنامج الأمم المتحدة للبيئة تتعلق بالدور الذي يضطلع به في حقبة ما بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. فليس من الواضح للموظفين أو للمعنيين بالأمر ماهية الدور الذي ينبغي أن يؤديه البرنامج.

١٢٩ - وفيما يتصل بالمسائل التنظيمية والإدارية، تشير النتائج إلى أن هيكل أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لا يتيح إطارا كافيا لتبسيط أنشطته على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية. ومن ثم، فإن المسؤوليات الوظيفية لمختلف الإدارات ليست واضحة تماما، ولا يبدو أن هناك تفويضا واضحا للسلطة. وفيما يتعلق بالأجهزة الداخلية لإسداء التوجيه الجماعي، فهي أجهزة يتعذر التحكم فيها وتمييع المسؤولية وتعيق الكفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، فليس هناك عرض متسق وشامل للميزانية البرنامجية فيما يتعلق بالمشاركة العالمية للمنظمة في المسائل البيئية. ويشير التقرير أيضا إلى أن مراقبة البرنامج لتنفيذ النتائج وتقييمها تتسم بالتشتت.

## برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي

١٣٠ - وفيما يتصل بكفاءة استخدام الموارد، يخلص التقرير إلى أن الترتيبات الإدارية الحالية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة يحتمل أن تكون مبددة للموارد الضئيلة المتاحة، مما يرجع إلى جملة أمور، منها الاستخدام المفرط للخبراء الاستشاريين/المستشارين ذوي القيمة المشكوك فيها؛ وإنشاء وظائف عليا مما أدى إلى توسيع قمة الأمانة، وشغل هذه المناصب بأشخاص لا يوجد دليل واضح على صلاحهم لهذه المناصب؛ والضعف والتشتت العام الذي تتسم به آلية مراقبة صرف الأموال.

١٢٧ - إن المسألة الأساسية التي تواجه برنامج الأمم المتحدة للبيئة تتعلق بالدور الذي يضطلع به في حقبة ما بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. فليس من الواضح للموظفين أو للمعنيين بالأمر ماهية الدور الذي ينبغي أن يؤديه البرنامج. ومن ثم، ينبغي أن تكون المسؤولية الأولى للإدارة هي التركيز على هذا الدور الجديد، وحصره في عدد أقل من الأولويات من أجل زيادة فعالية المنظمة وقدرتها على التأثير.

١٣١ - ويسلم التقرير بأن المشاكل التي يعاني منها برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد تفاقم بسبب ما لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي المنشأ حديثا من قدرة محدودة على توفير الخدمات المشتركة دعما للبرنامج. ويعزى هذا، إلى حد كبير، إلى اعتماد المكتب بصورة مفرطة على التمويل الطوعي (الموارد الخارجة عن الميزانية)، وإلى تكوين موظفيه الذي يعتبر، من بعض الجوانب، غير كاف من حيث العدد والنوعية. ويستنتج التقرير أن المكتب ليست لديه القدرة على الاضطلاع بمسؤولياته على نحو واف، وأنه ما لم يوجد حل لبعض المسائل الأساسية فإن احتمال تخفيف مشكلة القدرة سيظل احتمالا ضعيفا.

١٢٨ - ويشير تقرير مكتب المراقبة الداخلية (A/51/810، المرفق) إلى الحاجة إلى استطلاع إمكانيات التكامل بين الأعمال التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة. كما يبرز التقرير العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقيات البيئية، لا سيما الاتفاقيات التي اعتمدت منذ انعقاد المؤتمر، ويشير إلى أن هذه العلاقة تنطوي على إمكانيات إنعاش الدور الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في توجيه التقدم بشأن الخطة البيئية العالمية. ولا يزال يتعين على إدارة برنامج



١٣٥ - ويشير التقرير إلى وجود بيئة لا تساعد على تحقيق الكفاءة والفعالية. وتعد مثل هذه البيئة مسؤولة إلى حد كبير عن تحويل الوضع المالي للمركز إلى العجز من حيث حساب التأسيس وحساب النفقات العامة على حد سواء، مما يضر ببرنامج العمل وبثقة المانحين. وقد أسهمت هذه البيئة أيضا في تدني الروح المعنوية في الأمانة التي تضم كثيرا من الموظفين المتمتعين بالمؤهلات الطيبة والمتحمسين الذين يمكنهم القيام بأعمال ذات أهمية فعلية لطائفة كبيرة من الزبائن ومن المهتمين بالمركز. ويخلص التقرير إلى أن حالة الموئل خطيرة ولا ينبغي السماح لها بالاستمرار.

١٣٦ - وعقب تصديق الأمين العام على التوصيات الواردة في تقرير التفتيش، وضعت إدارة الموئل خطة عمل لإنعاش المركز. وتتصل الخطة التي وزعت في تموز/يوليه ١٩٩٧ على الممثلين الدائمين لدى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بالمسائل البرنامجية ومسائل التنسيق، وبتشكيل هيكل الأمانة، فضلا عن قضايا الإدارة والتنظيم المتصلة بالمسائل المالية ومسائل الموظفين. وقد قررت إدارة شؤون الإدارة والتنظيم إيفاد بعثة إدارية إلى نيروبي. وتتضمن مهام البعثة التحضير لتفويض السلطة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وتقييم التقدم المحرز في توحيد السلطة المالية وتعزيز إدارة الموظفين بالموئل وتحسينها.

#### مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية

١٣٧ - تظهر نتائج التفتيش (انظر A/51/933، المرفق) أن مرحلة انتقال المركز إلى أداة فعالة ومركزة لتشجيع التجارة العالمية الموسعة قد بدأت بعد فترة طويلة لم يتبع خلالها أي توجه. وهي تظهر أيضا أن العملية بدأت الآن فقط في إحداث تأثيرها وأنه لا بد للإدارة والمهتمين بالمركز من متابعتها بمثابرة وثبات كي يؤدي المركز دوره. وفي هذا الصدد، يسلم التقرير بأنه قد أنجز الكثير من العمل المفيد وأنه قد جرى قدر كبير من مراقبة الذات بتجرد على مدى العامين الماضيين. بيد أنه يشير إلى أن هذه الجهود لم تكن قد تطورت وقت إجراء التفتيش إلى استراتيجية شاملة لكامل المركز وإلى خطة عمل مترابطة. وهو يشير أيضا إلى أنه يلزم زيادة إيضاح دور المركز في تعزيز أهداف منظمته الأم (الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية) أو دوريهما في صياغة برامج المركز.

١٣٢ - وعقب إصدار التقرير، بدأت إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عددا من التدابير الرامية إلى تناول توصيات مكتب المراقبة الداخلية، ألا وهي تلك المتصلة بهيكل الأمانة وقمتها المثقلة، وتشغيل وإدارة الخبراء الاستشاريين، والعلاقة مع اتفاقية البيئة، والشمولية في عرض الميزانية البرنامجية.

#### مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

١٣٣ - يحدد تقرير مكتب المراقبة الداخلية (A/51/810، المرفق) أوجه قصور هامة في إدارة برامج المركز وموارده البشرية منها والمالية. وتشير النتائج إلى أن الهيكل التنظيمي تنعكس فيه أوجه ازدواج غير ضرورية للمسؤوليات الوظيفية الأمر الذي أوجد البلبلة وميغ حدود المسألة، دون قيام أي دليل على تنسيق برنامج العمل وتكامله. وفي هذا الصدد، يشير التقرير إلى عدم كفاية الروابط بين البحث والتعاون التقني وإلى قلة الأمثلة الدالة على التعاون فيما بين الشعب لتوليد النواتج. ويشير التقرير أيضا إلى عدم وجود نظام فعال لرصد التنفيذ أو تقييم النتائج أو توفير التغذية المرتدة إلى الإدارة العليا. وتتفاقم المشكلة بفعل محدودية المراقبة من قبل الهيئة الحكومية الدولية المتخصصة، وهي لجنة المستوطنات البشرية التي لا تنعقد سوى مرة كل سنتين.

١٣٤ - ولا توجد أدوات داخلية توفر التوجيه الجماعي للإدارة، كما ينعقد الاتصال الأفقي والرأسي بين الجهات الفاعلة الرئيسية المسؤولة عن إنجاز البرامج واستغلال الموارد. وليس هناك ما يدل على مناقشة قضايا السياسة العامة. وفيما يختص بالقرارات المتصلة بمسائل الموظفين والمسائل المالية، فيبدو أنها تتشكل خلف الأبواب المغلقة وأنها تفتقر إلى الشفافية. وفي هذا الصدد، يشير التقرير إلى ضعف نظام الرقابة الداخلية على الموارد. ويتجلى انعدام التزام الإدارة بعملية الرقابة الداخلية في تنسيب الموظفين وترقياتهم، وفي مراقبة ملاك الموظفين، وكذلك في إرساء العقود.

يحدد تقرير مكتب المراقبة الداخلية أوجه قصور هامة في إدارة برامج الموئل وموارده البشرية والمالية على السواء.

لدى المنظمة من مهارات لم تسير التطور في التجارة العالمية.

#### ٢ - متابعة الاستعراضات التفتيشية

١٤٢ - في إطار مسؤولية مكتب المراقبة الداخلية عن رصد التقدم المحرز في تناول التوصيات المنبثقة عن أنشطة المراقبة التي يقوم بها، قرر وكيل الأمين العام لخدمات المراقبة الداخلية أن يقدم موعد معاودة زيارة الإدارات التي كانت موضع استعراضات تفتيشية بسنتين أو ثلاث سنوات. والقصد من المتابعة هو التيقن من أن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة امتثالا لتوصيات المكتب قد عالجت بوضوح المشاكل التي جرى تحديدها في تقارير التفتيش. وقد تمت زيارة الأونكتاد، ومركز حقوق الإنسان، واللجنة الاقتصادية لأوروبا في نيسان/أبريل ١٩٩٧، واللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٩٧. وجرى تقييم الإجراءات التي اتخذتها هذه الإدارات طبقاً لمجموعة من المقاييس المرجعية التي تحدد، من حيث النوعية، درجة الامتثال فيما يتعلق بكل توصية من توصيات المكتب. وفيما يلي ملخص لنتائج هذه الاستعراضات:

جرى تقييم الإجراءات التي اتخذتها هذه الإدارات طبقاً لمجموعة من المقاييس المرجعية التي تحدد، من حيث النوعية، درجة الامتثال فيما يتعلق بكل توصية من توصيات المكتب.

#### مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

١٤٣ - يشير امتثال الإدارة لتوصيات المكتب على النحو المبين في تقريره (A/50/719، المرفق) إلى أنه قد جرى إحراز تقدم ملموس في تناول معظم التوصيات ذات الطبيعة البرنامجية المحضة. ومن ثم تم التعبير عن الدور الذي يؤديه الأونكتاد في ميدان التنمية والتجارة وتحديد أولوياته بوضوح. وعلاوة على ذلك، جرى تبسيط الجهاز الحكومي الدولي بتخفيض حجمه إلى ٣ هيئات، بعد أن كان ١٢ هيئة.

١٤٤ - أما التقدم المحرز في تناول التوصيات ذات الطبيعة الإدارية والتنظيمية فهو أقل وضوحاً. ففي حين أنه جرى تبسيط الهيكل التنظيمي وإدماجه في عدد أقل من الشُعَب وفقاً لتوصيات المكتب، فإنه

١٣٨ - وكشف التفتيش عن وجود تجزئ على مستويات وضع البرامج، ورصد تنفيذها، وتقييم نتائجها، وأنه يلزم دعم آلية تعزيز التنسيق والتماثل وأوجه التكامل واستخدام الموارد على الوجه الأمثل داخل المركز، وكذلك بين المركز ومنظمتيه الأم. وقد أشير أيضاً إلى الافتقار إلى وجود نهج منظم حيال متابعة

بدأت مرحلة انتقال المركز إلى أداة فعالة ومركزة لتشجيع التجارة العالمية الموسعة بعد فترة طويلة لم يتبع خلالها أي توجه.

التقدم المحرز في إنجاز العمل وتقييم الإنجازات. وازدادت هذه الحالة سوءاً بعدم كفاية المراقبة الخارجية على عمل المركز من قبل منظمتيه الأم والهيئات الحكومية الدولية.

١٣٩ - وفيما يتعلق بالتغييرات التنظيمية المدخلة حديثاً، تظهر النتائج عدم وجود تحديد واضح للمسؤوليات والسلطة والمسألة الخاصة بالأقسام والوحدات التابعة للشُعَب الرئيسية. وعلاوة على ذلك، فإن المسؤوليات فيما بين الشُعَب يكتنفها الغموض وليس هناك تفويض للسلطات لتمكين الموظفين الأقدم ومديري البرامج. وبالنسبة لدور قسم الاستراتيجية المشتركة وضمان الجودة، يعترف التقرير بأن القسم لديه القدرة لأن يكون أداة إدارية قيّمة. بيد أنه يبدو أن هذا القسم يعاني من جوانب خلل في المفهوم أو في التنفيذ أو في كليهما.

١٤٠ - ويسهب التقرير في الدور الإداري الذي تؤديه الأدوات القائمة المصممة لتقديم التوجيه الجماعي والمشورة إلى الإدارة ويعتبرها مربكة وتسبب تأخيرات حيثما تطلب الأمر العمل السريع، وتميع المسؤولية. ويسهب التقرير أيضاً في نظام المراقبة الداخلية ويحدد جوانب الضعف في مراقبة ملاك الوظائف وكذلك في نظام مراقبة الاستعانة بالخبراء الاستشاريين والخبراء.

١٤١ - وبالنسبة إلى مسألة ملاك الموظفين، يشير التقرير إلى النسبة المئوية للموارد من الموظفين العاملين في الوظائف الإدارية تبدو كبيرة جداً بالنسبة لمنظمة صغيرة تواجه انكماشاً في الموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع. وهو يشير أيضاً إلى أن مجموعة ما

أن إدارة الأونكتاد تعي هذه المسألة وهي منكب في الوقت الراهن على وضع استراتيجية لتطوير الموارد البشرية كي يتمكن الأونكتاد من تعزيز ما يقوم به من تخطيط للموارد البشرية، وتصميم للوظائف، وتطوير للحياة الوظيفية، وتدريب.

### مركز حقوق الإنسان

١٤٧ - انظر الفقرات من ٥٣ إلى ٥٦ أعلاه.

### اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١٤٨ - تشير حالة الامتثال لتوصيات المكتب المبينة في تقريره (A/49/891، المرفق) إلى أنه قد جرى جزئياً تناول التوصيات ذات الطبيعة البرنامجية. وسيجري تناول مدى التنفيذ التام لها بالاقتران مع إجراءات متابعة الإعلان وخطة العمل اللذين اعتمدتهما اللجنة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. ومن ثم ترى الإدارة أن برنامج العمل للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ سيعكس تعزيز قدرة أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على إجراء البحوث من أجل تحليل السياسات العالمية والدراسات المشتركة فيما بين القطاعات. وعلاوة على ذلك، سيجري تبسيط هيكل الأجهزة الفرعية الرئيسية وسيجري إحداث التوافق بين المبادرات التي اتخذتها مختلف اللجان والأطراف العاملة وأولويات وأهداف برنامج العمل على النحو الذي وافقت عليه اللجنة.

١٤٩ - وفيما يتعلق بالمراقبة، لوحظ أنه لم يحرز تقدم في تنفيذ توصيات المكتب ذات الصلة. وعزت الإدارة التأخير في التنفيذ إلى تجميد التعيين طيلة عام ١٩٩٦، مما حال دون إقامة نظام للرصد الذاتي والتقييم الذاتي. وتتوقع إدارة اللجنة البدء في تطبيق نظام للمراقبة في غضون فترة السنتين القادمة. وثمة مسألة تتصل بذلك هي دور ووظائف الموظفين الأقدم في مكتب الأمين التنفيذي، وهما ما زال غير واضحين. ويواصل كل من أمين اللجنة والمساعد الخاص الاضطلاع بالمسؤولية عن مجموعة متنوعة من المسائل الموضوعية مع مسؤولياتهما الإدارية المباشرة. وفي هذا الصدد، لوحظ أنه لم يمكن تناول توصيات المكتب المتعلقة بالخدمات الإدارية بسبب الإجراءات الخاص بتخفيض الميزانية وما صاحب ذلك من تجميد عدة وظائف في مكتب الأمين التنفيذي، ومنها وظيفة رئيس الوحدة الإدارية. وقد أوصي الآن بتعيين مرشح لهذه الوظيفة.

١٥٠ - وجرى بذل جهد واضح في تناول توصيات مكتب المراقبة الداخلية بشأن زيادة الشفافية من خلال

لم يتم تحديد وتوثيق الوظائف والمسؤوليات التي تقوم بها هذه الشُعَب ومكوناتها، ولا إيضاح الصلات التنظيمية وخطوط السلطة. والأكثر أهمية من ذلك، أنه جرى تجميع مختلف وحدات المراقبة التي تتناول التعاون التقني، وتنسيق السياسات ورصدها وتقييمها تحت رئاسة نائب الأمين العام، لكن اختصاصات كل منها لا تزال غير واضحة. وذلك أمر يثير القلق نظراً للحاجة إلى كفالة التماسك في السياسات وإحداث التكامل في برنامج العمل ككل، بصرف النظر عن مصدر التمويل. فالآلية المتكاملة للمراقبة أداة ضرورية لتدعيم ما يحتاج إليه الأمين العام للأونكتاد من قدرات تنفيذية لإدارة عملية التغيير بطريقة رشيدة ومتناسكة. وتؤدي هذه الآلية دوراً هاماً أيضاً في التوفيق بين مختلف الأهداف، وصياغة الاستراتيجيات، وتقديم المشورة إلى الإدارة. ويبدو، في ظل هذه الظروف، أن الكثير من التوصيات التي كانت تستهدف معالجة مسائل التداخل وجوانب التكامل مع المنظمات الأخرى، وفعالية الرقابة على دعم البرامج ووضوح سياسات وإجراءات التعاون التقني، سيتعين عليها الانتظار لحين إنشاء هذه الآلية.

١٤٥ - وأما بالنسبة إلى مسائل الموظفين والإدارة، فتبذل الجهود لمعالجة مختلف التوصيات ذات الصلة. وينطبق ذلك فيما يتعلق بنقل الموظفين لتعديل مجموعة المهارات كي تتواءم مع متطلبات الهيكل الجديد، وإعداد التوصيفات اللازمة للوظائف، ونماذج الإجراءات المتعلقة بالموظفين، وإنشاء نظام مرجعي للخدمات الإدارية. وبالنسبة لمسألة الزيادة في عدد الموظفين، أبلغت إدارة الأونكتاد المكتب أن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ ترد بها تخفيضات نسبتها ١٢,٤ في المائة في وظائف الفئة الفنية و ١١,٧ في المائة في وظائف فئة الخدمات العامة.

تشير الحالة التي وصفت للتو إلى أن ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود الدؤوبة للحفاظ على قوة الدفع اللازمة لعملية الإصلاح التي بدأت بعد الدورة التاسعة للأونكتاد.

١٤٦ - تشير الحالة التي وصفت للتو إلى أن ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود الدؤوبة للحفاظ على قوة الدفع اللازمة لعملية الإصلاح التي بدأت بعد الدورة التاسعة للأونكتاد. وينبغي الإشارة، في هذا الصدد، إلى

الهيئات المتخصصة إلى ست هيئات في مقابل هيئة واحدة في عام ١٩٩٣.

١٥٤ - ويمكن القول، بصفة عامة، إنه كان ثمة تعزيز ملحوظ لآلية المراقبة الخارجية. ويصدق الأمر نفسه فيما يتعلق بالمراقبة الداخلية. وفي هذا الصدد لاحظ الفريق أن الإسكوا أنشأت نظاما فعالا لمتابعة تقدم العمل وتوفير تغذية مرتدة للإدارة بصفة دورية. وفيما يظل النظام كميا في طبيعته، فإنه يهيئ أساسا جيدا لتحقيق المزيد من التطور حتى يصبح أداة إدارية مكتملة. ومن شأن ذلك أن يتطلب إدخال بعد كيمي خلال وضع مؤشرات الأداء التي تقيس النجاح على ضوء القواعد والمعايير الكمية والكيفية.

١٥٥ - ويعد التقدم المحرز في معالجة مسائل التنظيم والتسيير والإدارة، التي سبق تحديدها في التفتيش السابق تقدما ملحوظا بدوره وإن كانت النتائج أقل بروزا. وهكذا، فنيما تم تبسيط هيكل الأمانة ليشمل شعبا أقل عددا، كما اقترح في توصية مكتب خدمات المراقبة الداخلية، تظل الموارد موزعة على عدد كبير من الأقسام والوحدات. وفضلا عن كون مثل هذا التنظيم يحمل في طياته عبء عمل إداري شاق، فإن بعض هذه الأقسام/الوحدات لا تتمتع بالكتلة الحرجة اللازمة لتمكينها من تقديم مساهمة يعتد بها. بل إنها تعتمد اعتمادا شديدا في أعمالها على خدمات الخبراء الاستشاريين. وقد اتخذت إدارة الإسكوا بالفعل إجراءات لتخفيف التعويل على الخبراء الاستشاريين وهي تنوي مواصلة السير في هذا المضمار. ومن شأن هيكل واسع التعريف أن يكفل المزيد من المرونة في تنفيذ الأنشطة المتعددة الاختصاصات وتلبية الاحتياجات الناشئة. وفي هذا الصدد، دعيت الإسكوا إلى النظر في مدى فعالية تكاليف شعبة التعاون التقني، لأن الحجم الراهن من النفقات السنوية على المشاريع التشغيلية لا يبدو وكأنه يبرر وجود شعبة مستقلة في هذا الشأن. ولا غنى عن التحديد الدقيق للاستراتيجية المتعلقة بالتعاون التقني بما يرسم إطارا يمكن في داخله تنفيذ الأنشطة التشغيلية.

يمكن القول بصفة عامة، إنه كان ثمة تعزيز ملحوظ لآلية المراقبة الخارجية. ويصدق القول نفسه فيما يتعلق بالمراقبة الداخلية. وفي هذا الصدد لاحظ الفريق أن الإسكوا أنشأت نظاما فعالا لمتابعة تقدم العمل وتوفير تغذية مرتدة للإدارة بصفة دورية.

تقاسم المعلومات بشأن الموارد مع مديري البرامج. بيد أنه لا يوجد دليل يذكر على قيام الإدارة باتخاذ تدابير لتحسين الاتصالات الأفقية داخل الأمانة.

١٥١ - وتوحي النتائج الموضحة أعلاه بأن أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا تواصل العمل بنهج ضئيل أو دون نهج منظم على الإطلاق فيما يتعلق برصد التقدم في تنفيذ نتائج العمل المنجز وتقييمها. وإلى حين أن تقيم الإدارة مثل هذا النظام، لن يكون بوسعها تعزيز النظام الداخلي للمساءلة وترشيد عملية تخصيص الموارد.

### اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

١٥٢ - يشير استعراض امثال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لتوصيات مكتب المراقبة الداخلية (انظر A/49/891) إلى أنه قد جرى إدخال تحسينات ملموسة في تركيز برنامج العمل وتعزيز أهميته لأهداف واحتياجات الدول الأعضاء. ومن ثم جرى تغيير هيكل البرامج من النهج القطاعي الذي أحدث تشتتا في الأنشطة المترابطة الجارية في إطار ١٥ برنامجا فرعيا، إلى نهج مواضيعي يتناول خمسة برامج فرعية مواضيعية تعمل بمثابة مظلة للوصل بين الأهداف المشتركة. وأدى ذلك إلى تعزيز التماسك في البرنامج ككل وأوجد عددا من الأنشطة التي يدعم بعضها بعضا والتي جرى إسناد تنفيذها إلى فرق عمل متعددة التخصصات. ونتيجة لهذا النهج، جرى تخفيض عدد الأنشطة/النواتج المبرمجة في ميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ بنسبة ٤٠ في المائة عن مستواها في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. ومن ثم خفضت اللجنة إلى حد كبير عدد الأنشطة في مجالي الزراعة والصناعة، بسبب وجود وكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة تعمل في هذين المجالين؛ وركزت على المجالات ذات المنظور الإقليمي والبعد المتعدد التخصصات. ومن ناحية أخرى، جرى توسيع نطاق الأنشطة في مجالي النقل والمياه، اللذين لا تعمل بهما أية هيئة متخصصة، بالإضافة إلى التنمية البشرية، وقضايا وإحصاءات الجنسين، التي يجري تناولها من منظور إقليمي.

١٥٣ - وقد حاولت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تعزيز عملية التشاور مع المعنيين بالأمر بما يكفل علاج ضعف المشاركة الواضح من جانب الدول الأعضاء في عملية صوغ البرامج وتلك مسألة تم إبرازها في استعراض التفتيش لعام ١٩٩٣. ومن ثم جرى إنشاء أربع هيئات فرعية متخصصة على المستوى الحكومي الدولي بالإضافة إلى هيئتين مُنح الإذن بإنشائهما مؤخرا، فوصل العدد الإجمالي لهذه

ورغم السلبات الموضحة أعلاه، تبدو الإسكوا بصفة عامة، وكأنها على طريق الانتعاش فضلا عن أن الجهود المبذولة لجعل أعمالها متصلة باهتمامات المنطقة جهود مرموقة، سواء من حيث الأنشطة والخدمات المقدمة أو من حيث الاستجابة البناءة من جانب الدول الأعضاء إزاء نوعية تلك الخدمات. إلا أن الجهود الراهنة في مجال الإدارة بحاجة إلى تعزيز بما يكفل الاستمرار لهذه الإنجازات.

#### دال - الرصد

١٥٩ - صمم نظام الأداء البرنامجي المحوسب الراهن لكي يتيح لوحدة الرصد والتفتيش المركزية إعداد تقرير الأمين العام نصف السنوي عن الأداء البرنامجي للأمم المتحدة. ويعمل النظام في ظل وجود حاسوب كبير وإن كانت وظيفته في الإبلاغ قاصرة بالنسبة للأغراض التحليلية. ولعلاج هذه السلبات تعمل وحدة الرصد والتفتيش المركزية جاهدة على تفريغ قاعدة البيانات من الحاسوب الكبير إلى الحواسيب الشخصية، وإعادة كتابة البرنامج وتوسيع النظام بما يكفل المزيد من خيارات الإبلاغ وأدوات التحليل. وسوف يتيح النظام الجديد إنتاج طائفة متنوعة من التقارير بشأن جوانب محددة من الأداء بما يفيد مدراء البرامج في سياق تنفيذ برامج عملهم. كما سيعزز العرض التحليلي لتقرير الأمين العام عن أداء البرامج.

#### هـ - التقييم

##### التقييم المتعمق لبرنامج الإحصاء

١٦٠ - أجرى التقرير الصادر عن التقييم المتعمق لبرنامج الإحصاء استعراضا لأنشطة شعبة الإحصاءات في إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات والشعب الإحصائية في اللجان الإقليمية.

١٥٦ - وفيما يتصل بالمسائل الإدارية والتنظيمية بصفة عامة، تبرز التحسينات في مجالات شتى؛ إلا أن ثمة عددا من أوجه الضعف ينبغي التصدي لها. وفي مقدمتها أن عملية صنع القرار بحاجة إلى أن تصبح أكثر شفافية وترشيدها من خلال وجود آلية مؤسسية فعالة للتشاور الداخلي. وتقتضي فعالية مثل هذه الآلية تحديد الاختصاصات فضلا عن السياسات والإجراءات التي تنظم المسائل التي يتوقع من اللجان والأفرقة أن تقدم بشأنها توجيهها إلى الإدارة، على أن يتم تحديدها جيدا ويصبح أعضاء تلك اللجان والأفرقة على بينة تماما من الإجراءات المتبعة. كما يتطلب الأمر أن يستند تشكيل هذه اللجان إلى المعايير الجيدة التعريف والمتفق عليها كأسس لاختيار أعضائها. وفي هذا الصدد، ينبغي للإسكوا أن تنظر في توسيع آلية التشاور كيما تشمل عمليات استعراض تقييم المشاريع واستعراض المنشورات. ومما يتسم بفعالية خاصة في هذا الشأن التوجيه المقدم للإدارة في هذين المجالين.

١٥٧ - وفي إطار جهد واضح للتصدي لمسألة الشفافية، اتخذت الإدارة مؤخرا خطوات مهمة لتوسيع عملية التشاور. وينبغي تعزيز هذه الجهود بحيث تمتد لتشمل معالجة عملية صنع القرار التي تتسم بمركزية شديدة وواضحة بحيث أن السلطات تنزع إلى التفويض إلى أعلى بدلا من التفويض إلى أدنى. ومن الخطوات اللازم اتخاذها لمعالجة هذه المسألة طرح وثيقة تحدد بوضوح ما يتمتع به مدراء البرامج على كافة الأصعدة من سلطات، وما يكلفون به من مسؤوليات وما يتحملونه من تبعات للمساءلة. وتمكين الإدارة على المستوى الأوسط ينبغي تعزيزه من خلال سياسات وإجراءات مدونة بوضوح.

١٥٨ - ورغم السلبات الموضحة أعلاه، تبدو الإسكوا بصفة عامة وكأنها على طريق الانتعاش فضلا عن أن الجهود المبذولة لجعل أعمالها متصلة باهتمامات المنطقة جهود مرموقة، سواء من حيث الأنشطة والخدمات المقدمة أو من حيث الاستجابة البناءة من جانب الدول الأعضاء إزاء نوعية تلك الخدمات. إلا أن الجهود الراهنة في مجال الإدارة بحاجة إلى تعزيز بما يكفل الاستمرار لهذه الإنجازات.

١٦٣ - وقد ناقشت لجنة البرنامج والتنسيق التقرير في دورتها السابعة والثلاثين وأثنت على استعراضه العميق للبرنامج. واتفقت اللجنة مع توصيفه لبرنامج الإحصاء على أنه نموذج لنوعية الأنشطة التي أجادت الأمم المتحدة القيام بها وتخدم الاحتياجات الأساسية للدول الأعضاء. وأيدت اللجنة التوصيات الواردة في التقرير على أساس أن مدير شعبة الإحصاءات في إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات سوف يقترح خطة تنفيذ وجدولاً زمنياً إلى اجتماع عام ١٩٩٨ للفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق التابع للجنة الإحصائية<sup>(٧)</sup>.

ناقشت لجنة البرنامج والتنسيق التقرير في دورتها السابعة والثلاثين وأثنت على استعراضه العميق للبرنامج. واتفقت اللجنة مع توصيفه لبرنامج الإحصاءات على أنه نموذج لنوعية الأنشطة التي أجادت الأمم المتحدة القيام بها وتخدم الاحتياجات الأساسية للدول الأعضاء.

#### التقييم المتعمق لإدارة الشؤون الإنسانية

١٦٤ - انظر الفقرات ٤٠ إلى ٤٢ أعلاه.

#### مواضيع لتقييمات متعمقة في المستقبل

١٦٥ - ناقشت لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها السابعة والثلاثين<sup>(٧)</sup> تقريراً موجزاً يستعرض بعمق التقييمات التي جرى القيام بها منذ عام ١٩٥٢ وتلك المقرر إجراؤها حالياً، وترد فيه مقترحات بالنسبة للمواضيع المطروحة مستقبلاً لتقييمات متعمقة<sup>(٨)</sup>.

١٦٦ - وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق الجمعية العامة بالموافقة على الجدول الزمني التالي لإجراء التقييمات المتعمقة، مع استحسان ضرورات الأخذ بالمرونة لأجل التكيف مع ما قد يطرأ من تغييرات محتملة في سياق مقترحات الإصلاح التي يتقدم بها الأمين العام وما قد تعتمد الجمعية العامة من قرارات لاحقة:

١٩٩٨ المراقبة الدولية للمخدرات  
منع الجريمة والعدالة الجنائية

وشمل الاستعراض أيضاً وصفاً للأنشطة ذات الصلة في اللجنة الإحصائية، والهيئات الإقليمية المشتركة بين الحكومات المعنية بالإحصاءات، والهيئات الفرعية وأفرقة الخبراء المسؤولة أمامها، ولجنة التنسيق الإدارية واللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية.

١٦١ - وقد انصب محور اهتمامات التقرير على احتياجات المستعملين الأساسيين للنواتج والخدمات الرئيسية لبرنامج الإحصاء ومدى إفادتهم من تلك النواتج. وقد تبين أن هوية المستعملين كانت واضحة وأن قرارات الإنتاج تراعي احتياجاتهم، كما يجري الحصول بصورة منتظمة على التغذية المرتدة إزاء عمليات الاستخدام بالنسبة إلى الأعمال المنهجية المتصلة بالتوصيات الدولية والخدمات التداولية والوصول المباشر إلى قواعد البيانات والخدمات المقدمة إلى المستعملين والتعاون التقني. وعلى النقيض من ذلك، فبالنسبة إلى المنشورات المطبوعة لم يتج سوى النزر اليسير من المعلومات الموثوقة عن هوية واحتياجات المستعملين الأساسيين أو عن إمكانات الحصول عليها بتكاليف معقولة. ومع ذلك فإن جهود الموظفين وتشكيله المهارات التي يتمتعون بها ترجح بكثير عمليات جمع وتجهيز الإحصاءات لاستخدامها في المنشورات.

١٦٢ - وقد اقترحت استراتيجية تقضي بتحويل التخصيصات على مدار فترة أربع سنوات من الخطة المتوسطة الأجل إلى حيث التركيز على الخدمات التي تتحدد على أساس احتياجات المستعملين والمعرفة بأنماط الاستخدام. وتتألف الاستراتيجية من توصيات تتعلق بأمور شتى منها:

(أ) الوصول المباشر إلى قواعد البيانات الإحصائية للأمم المتحدة؛

(ب) تقصي وتلبية احتياجات المستعملين؛

(ج) إدخال تحسين على نظم المعلومات الإقليمية؛

(د) سياسة المنشورات؛

(هـ) تقييم المنشورات؛

(و) عرض متكامل للأنشطة الإحصائية الدولية؛

(ز) خدمات تحليلية للإدارات.

**الاستعراض الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات  
للتقييم المتعمق لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية  
الاجتماعية**

١٦٧ - أعاد الاستعراض المتعمق<sup>(٥)</sup> ذكر النتائج والتوصيات التي أسفر عنها التقييم المتعمق لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية، والمقررات الصادرة عن لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بها، كما راجع الإجراءات الحكومية الدولية التي تم اتخاذها بعد انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وتنفيذ البرامج فيما يتصل بالنتائج والتوصيات للتقييم المتعمق. وناقشت اللجنة التقرير في دورتها السابعة والثلاثين وأحاطت به علماً<sup>(٦)</sup>.

**١٩٩٩ نزاع السلاح  
المساعدة الانتخابية**

٢٠٠٠ الاتجاهات والقضايا والسياسات الإنمائية العالمية، النهج العالمية لإزاء القضايا والسياسات الاجتماعية وقضايا سياسات الاقتصاد الجزئي والبرامج الفرعية المناظرة في اللجان الإقليمية (البرنامجان ٣-٧ و ٤-٧ من الخطة المتوسطة الأجل)

**النهوض بالمرأة**

وأشارت اللجنة إلى أنها قد تعاود النظر في الموضوع إذا اقتضى الأمر في الوقت الملائم.

**الحواشي**

- (١) E/AC.5/1997/2، المرفق.
- (٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ١٦ (A/52/16)، الفقرات ٢٩٠ إلى ٢٩٤.
- (٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ١٦ (A/52/16)، الفقرات ٢٩٥ إلى ٣٠٣.
- (٤) E/AC.51/1997/4.
- (٥) E/AC.51/1997/5، المرفق.
- (٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ١٦ (A/52/16)، الفقرات ٣٠٨ إلى ٣١٠.





## التذييل الأول

### توصيات هامة وردت في تقارير مكتب المراقبة الداخلية ولم تنجز بشأنها الإجراءات التصحيحية

في الفقرة ٢٨ (د) من الوثيقة ST/SGB/273 المؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ يطلب إلى مكتب المراقبة الداخلية أن يحدد في تقريره السنوي كل توصية هامة وردت في التقارير السابقة ولم تنجز بشأنها الإجراءات التصحيحية. وقد وردت مناقشة للمجالات التالية التي لم يُنجز فيها تنفيذ توصيات مكتب المراقبة الداخلية قبل ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في التقرير السنوي السابق للمكتب (A/51/432)، المرفق في الفقرات المبينة.

مهمة المراقبة	الجهة المخاطبة/الموضوع/ المرجع في التقارير السنوية السابقة للمكتب	الوضع
مراجعة الحسابات	إدارة عمليات حفظ السلام/ بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية/A/50/459، الفقرة ٤٢، و A/51/432، التذييل	مازال المكتب ينتظر قيام إدارة عمليات حفظ السلام باتخاذ إجراءات لتنفيذ التوصيات الواردة في تقريرين للمكتب (A/49/884، المرفق، و A/49/937، المرفق) بشأن إجراء تحقيق في بعض الادعاءات ومراجعة حسابات البعثة
مراجعة الحسابات	إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية/ مشتريات دائرة العقود والمشتريات	مازال المكتب ينتظر الإجراءات التنفيذية بشأن ثلاث توصيات واردة في تقرير المكتب بشأن مشتريات اضطلعت بها دائرة العقود والمشتريات (A/50/945، المرفق). وتشمل التوصيات العلية التعجيل بإنشاء ملفات للباعين، وإصدار تعليمات توضح مدى سلامة تقديم المساعدة بشكل ينطوي على نفقات إضافية، وضمان امتثال الباعين لشروط الدعوة إلى المناقصة وما يلي ذلك من منح العقود.
مراجعة الحسابات	إدارة شؤون الإدارة والتنظيم/ إدارة بريد الأمم المتحدة/ A/51/432، المرفق، الفقرة ١٠٢	في أعقاب تدهور نتائج التشغيل بشكل مطرد، ولضمان نجاح إدارة بريد الأمم المتحدة في الأجل الطويل، أوصى تقرير للمكتب (A/51/897، المرفق) بإجراء تقييم مستقل للطرائق الراهنة والبديلة، بما في ذلك التعاقد مع جهات خارجية لإنجاز ولايات إدارة بريد الأمم المتحدة. وينبغي أن ينظر هذا التقييم في "التكلفة الكاملة" لتشغيل إدارة بريد الأمم المتحدة بما في ذلك الخدمات والتسهيلات التي توفرها الأمم المتحدة مجاناً. وقد أسندت إدارة شؤون الإدارة والتنظيم مسؤولية هذا التقييم لشعبة الحسابات، ومع ذلك فمن السابق لأوانه جداً توقع التنفيذ التام.
مراجعة الحسابات	إدارة شؤون الإدارة والتنظيم/ التأمين العالمي على البضائع والمركبات/ A/51/432، المرفق، الفقرة ٧٦	فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في تقرير المكتب (A/51/307، المرفق) حتى تاريخه بدئ التنفيذ وإن كان لم ينجز بعد. وتجري حالياً مراجعة لحسابات التأمين التجاري على النحو الذي طلبته الجمعية العامة وستستعرض حالة التنفيذ.

الوضع	الجهة المخاطبة/الموضوع/ المرجع في التقارير السنوية السابقة للمكتب	مهمة المراقبة
ما زال المكتب ينتظر معلومات من الإدارة عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المكتب (A/50/1005، المرفق).	إدارة شؤون الإدارة والتنظيم/ الاستعانة بالمصادر الخارجية/ A/51/432، المرفق، الفقرة ١٠٦	مراجعة الحسابات
حتى الآن، نُفذت سبع توصيات من التوصيات الواردة في تقرير المكتب عن البريد الإلكتروني (A/50/1005). ويجري حالياً تنفيذ عدة توصيات أخرى.	إدارة شؤون الإدارة والتنظيم/ البريد الإلكتروني/ A/51/432، المرفق، الفقرة ٧٩	مراجعة الحسابات
معظم التوصيات الواردة في تقرير المكتب بشأن تمويل المحكمة (A/51/824، المرفق) أدرجت في تقديرات الميزانية المنقحة. ولم تُنفذ بعد عدة توصيات تتعلق، في جملة أمور، بتقييم بدائل تشييد قاعة محكمة ثانية، واستكشاف إمكانية اتباع ترتيبات أقل تكلفة فيما يتعلق بتوفير الموظفين للمكاتب الميدانية.	المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة/استعراض الاحتياجات من الموارد لعام ١٩٩٧	مراجعة الحسابات
وافقت الشُعبة على تلك التوصيات ولكنها أعربت عن قلقها إزاء الآثار المالية المترتبة عليها.	شُعبة الخدمات الطبية/إدارة تنظيم الموارد البشرية، التحقيق في وفاة موظف بالأمم المتحدة في أديس أبابا/ A/51/432، المرفق، الفقرتان ١٢١ و ١٢٢	التحقيق
في سياق وضع مدونة سلوك لموظفي الأمم المتحدة، اتخذ مكتب الشؤون القانونية خطوات لبيان الاهتمامات التي أعرب عنها مكتب المراقبة الداخلية بشأن النطاق الذي تشمله القاعدة ١٠-١٠٤ (ج). فقد أبلغ مكتب الشؤون القانونية مكتب المراقبة الداخلية أن النظام الإداري للموظفين سيُعدل لتحقيق الاتساق مع مدونة السلوك الجديدة. ومع ذلك لم تنجز العملية بعد.	ادعاء بشأن إساءة استخدام السلطة في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور A/50/459، المرفق، الفقرة ٨٩	التحقيق
استعراضات تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير التقييم المتعمق تقدم إلى لجنة البرنامج والتنسيق بعد نظر اللجنة في التقرير بثلاث سنوات.		التقييم

## التذييل الثاني

**التقارير التي قدمها مكتب المراقبة الداخلية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧**

**ألف - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة**

التحقيق في الادعاء باختلاس موجودات الأمم المتحدة في مركز الأمم المتحدة لبئع الهدايا (A/50/1004)

المراجعة الإدارية لنظام البريد الإلكتروني في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/50/1005)

عملية المراجعة الإدارية لبرنامجي الأمم المتحدة العالميين للتأمين على البضائع والمركبات الآلية (A/51/302، المرفق)

استعراض هيكل الإدارة في عنصر الموظفين المدنيين بقوات السلام التابعة للأمم المتحدة (A/51/305، المرفق)

التقرير السنوي عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (A/51/432، المرفق)

التحقيق في نظام مراقبة الدخول إلى الأمم المتحدة (A/51/467)

التحقيق في الحلقات الدراسية للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/51/486، المرفق)

مراجعة حسابات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والتحقيق في أوضاعها (A/51/789، المرفق)

تقرير الأمين العام عن تحسين آليات المراقبة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية (A/51/801)

مراجعة حسابات عمليات خدمات المطاعم في المقر (A/51/802، المرفق)

مراجعة حسابات قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برنديزي (A/51/803، المرفق)

استعراض ممارسات الاستعانة بمصادر خارجية في الأمم المتحدة (A/51/804، المرفق)

استعراض برنامج الأمم المتحدة للبيئة والممارسات الإدارية لأمانته، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/51/810، المرفق)

استعراض الاحتياجات من الموارد اللازمة في عام ١٩٩٧ للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (A/51/824، المرفق)

استعراض الممارسات البرنامجية والإدارية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) (A/51/884)

مراجعة حسابات إدارة بريد الأمم المتحدة (A/51/897، المرفق)

استعراض الممارسات البرنامجية والإدارية لأمانة مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية (A/51/933، المرفق)

**باء - التقارير المقدمة إلى لجنة البرنامج والتنسيق**

التقييم المتعمق لبرنامج الإحصاء (E/AC.51/1997/2، المرفق)

تقرير المكتب عن التقييم المتعمق لإدارة الشؤون الإنسانية (E/AC.51/1997/3، المرفق)

المواضيع التي ستخضع مستقبلاً لتقييمات متعمقة (E/AC.51/1997/4، المرفق)

الاستعراض الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات للتقييم المتعمق لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية (E/AC.51/1997/5، المرفق)

**جيم - تقارير مراجعة الحسابات (الإدارة/موضوع المراجعة)**

إدارة عمليات حفظ السلام	تصفية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بعثة الأمم المتحدة للمساعدة إلى رواندا قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برنديزي بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا مكتب الأمين العام للأمم المتحدة في أفغانستان قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية تصفية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت
-------------------------	---

إدارة الشؤون الإنسانية الدور التنسيقي للإدارة في الميدان خلال حالات الطوارئ المعقدة

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	البرنامج القطري في زائير البرامج التي تقوم بتنفيذها وكالة السبتيين للغوث الإنمائي البرنامج القطري في مالي اللجان المحلية للعقود البرنامج القطري في سري لانكا نظام إدارة الموجودات القطرية البرنامج القطري في جمهورية تنزانيا المتحدة الذي تنفذه منظمة تنجانيقا المسيحية لخدمة اللاجئين البرنامج القطري في السودان البرنامج القطري في كوت ديفوار البرنامج القطري في إيطاليا
-------------------------------------	---

إدارة الشؤون السياسية اللجنة المعنية بالمفقودين

لجنة الأمم المتحدة الخاصة لجنة الأمم المتحدة الخاصة

إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة	الأداء البرنامجي للإدارة
إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية	الخبراء والخبراء الاستشاريون للمشاريع في الإدارة مشروع YUG/1992/004 في بكراش، كرواتيا السفر المتعلق بإجازة الوطن في الإدارة
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	السفر أمانة اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية وحدة التنسيق الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للبرنامج، جامايكا استخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي
مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)	إعانة الإيجار
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	أمانة اللجنة
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أمانة اللجنة المكتب دون الإقليمي في المكسيك
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	أمانة اللجنة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	أمانة اللجنة
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	عمليات المحكمة
مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية	خدمات المطاعم عقد وكالة السفر السفر
برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات	تجهيز البيانات مشروع إنشاء هياكل مراقبة المخدرات، الموارد البشرية والبرامج في غرب أفريقيا مشروع متعلق ببرنامج الشباب المتنقل المتعلق بالمخدرات في كينيا
إدارة شؤون الإعلام	متجر الكتب التابع للأمم المتحدة مبيعات المنشورات نقل مركز الأمم المتحدة للإعلام، لندن

إدارة شؤون الإدارة والتنظيم	عمليات خدمات المطاعم في المقر إدارة بريد الأمم المتحدة عقود تسليم البضائع نظام المعلومات الإدارية المتكامل: ميزانية وأداء المشروع خلال فترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤ السفر المتعلق بالأمم المتحدة الأمن المتعلق بنظام المعلومات الإدارية المتكامل
مكتب الأمم المتحدة في جنيف	خدمات المطاعم عمليات الشحن
مكتب الأمم المتحدة في فيينا	تجهيز البيانات الاستعانة بمصادر خارجية في خدمات الترجمة التحريرية
مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	استخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية
<b>دال - تقارير التحقيق (الإدارة/موضوع التحقيق)</b>	
إدارة عمليات حفظ السلام	ادعاء بالاحتياال في عقود الحصص التموينية الطازجة في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ادعاءات بمخالفات في عقود الحصص التموينية لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	ادعاء بالاحتياال في سداد المطالبات الطبية إجراءات المراقبة الداخلية بشأن سداد المطالبات الطبية
إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية	ادعاء بمخالفة قواعد الأمم المتحدة بشأن الاشتراك الفعلي في أنشطة سياسية وطنية
مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)	ادعاء بتعارض المصالح
مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية	ادعاء بالاحتياال إجراءات المراقبة الداخلية
صندوق الأمم المتحدة للسكان	إساءة استعمال الإجازات المرضية
إدارة شؤون التنظيم والإدارة/ مكتب الشؤون القانونية	ادعاء بإساءة استخدام اسم الأمم المتحدة

ادعاء بإساءة استخدام الأماكن التابعة للأمم المتحدة تحسين تنفيذ البرامج المتعلقة بخدمات الترجمة الادعاء بتقديم وثائق مزيفة من جانب بائع طائرات للأمم المتحدة ادعاءات بمخالفات في المشتريات فيما يتعلق بعقود الطيران ومحاولة التلاعب في عقود الطيران الخاصة بالأمم المتحدة من جانب أحد البائعين ادعاءات تشمل عقود طيران للأمم المتحدة الادعاء بتبديد الموارد ومخالفات في المشتريات المتعلقة بعقود الطيران للأمم المتحدة عقود طيران الأمم المتحدة	إدارة شؤون التنظيم والإدارة
ادعاءات مخالفة قواعد الأمم المتحدة من جانب موظفين	مكتب الأمم المتحدة في جنيف
ادعاءات تتعلق بخدمات الترجمة في مكتب الأمم المتحدة في فيينا	مكتب الأمم المتحدة في فيينا

-----